www.kassioun.org

1225

الاثنين 05 ايار 2025

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

العزلة المالية: لماذا نشد حَبل «سويفت» حولَ رقاب السوريين؟ [12]

الافتتاحية

تماسك السوريين والدور التخريبي الصهيوني

تمكنت «إسرائيل» خلال السنوات الـ 14 الماضية، وبالاستناد إلى حالة الحرب والفوضى الشاملة، من تحقيق اختراق وتغلغل واسع النطاق ضمن صفوف عدد كبير من الأطراف السورية، وعبر خلايا نشطة ونائمة تمارس مهامَّ متعددة، تبدأ من الرصد وجمع المعلومات، مروراً بنشر الشائعات والتحريض الطائفي والقومي، «بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، ووصولاً إلى أدوار ملموسة مباشرة تشمل عمليات اغتيال وقتل وتخريب، ناهيك عن الدور العسكري العلني لجيش الكيان، والدور السياسي العلني الداعي لتقسيم سورية وإنهائها.

وإذا كان هذا كله واضحاً لكل ذي بصر، فإن ما يحتاج فهماً وتفسيراً، هو مستوى الشراسة والعدوانية «الإسرائيلية» ضد سورية، والذي يمكن وصفه بأنه مستوى هستيري غير مسبوق، ربما في كل التاريخ السوري الحديث.

بين العوامل والمؤشرات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، بما يخص السلوك «الإسرائيلي»، ما يلي:

أولاً: انعكاس التغير في التوازن الدولي على الكيان، وفهمه العميق للمآلات التاريخية التي يمكن أن ينتهي إليها مع التراجع العاصف في صفوف داعميه الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكان.

ثانياً: تغيّر اللوحة الإقليمية، كواحد من انعكاسات تغيّر ميزان القوى الدولي، نحو شكل من التعاون والتفاهم يشمل تركيا وإيران ومصر ودول الخليج العربي، وخاصة السعودية، بما يُقوض الوظيفة الأساسية للكيان في منطقتنا.

ثالثاً: جملة من الإشارات حول الانكفاء الأمريكي، وحول إدارة ملفات المنطقة دون حق فيتو لـ «إسرائيلي»، بل ودون حق تصويت حتى في بعض الحالات... على سبيل المثال لا الحصر:

أ- واشنطن تذهب لمفاوضات مباشرة مع الإيرانيين حول الملف النووي رغم الرفض «الإسرائيلي».

ب- واشنطن تفاوض حماس بشكل مباشر، وبعيداً عن «الإسرائيلي».

ج- مستشار الأمن القومي الأمريكي تجري إقالته من منصبه بتهمة التعاون مع نتنياهو من وراء ظهر رئيسه.

د- تعمق مستوى التفاهمات بين إيران والسعودية، وصولاً إلى طلب إيران أن تكون السعودية شريكاً في الاتفاق النووي كمراقب مباشر للتنفيذ، وإلى تصريحات غير مسبوقة لوزير الدفاع السعودي، اعتبر فيها إيران «أخاً وصديقاً وجاراً كريماً»! وذلك بالضد تماماً من استهدافات اتفاقات أبراهام، وخرافة «الناتو العربي».

هـ- الانسحاب الأمريكي الجزئي من سورية، والذي يمكن أن يتحول في أي وقت قادم إلى انسحاب كامل.

و- فشل نتنياهو وحكومته وجيشه في تحقيق أي هدف من أهداف عدوانه على غزة، وارتفاع ضرورات إنهاء هذا العدوان، من وجهة نظر «إسرائيلية» داخلية، ومن وجهة نظر أمريكية أيضاً.

هذه العوامل والمؤشرات كلها، وغيرها مما لم نذكره هنا، يسمح بتكوين صورة أوضح عن أسباب شراسة «الإسرائيلي» الذي يسعى لخربطة الأوراق على أمل الفرار من الحساب القادم، ومن المصير الذي تفرضه التوازنات الدولية والإقليمية.

ريثما يتحقق الانعكاس الكامل للتوازنات الجديدة، فإن «الإسرائيلي» قادر على إيذاء بلادنا حتى الموت والتقسيم، في حال سمحنا له بذلك...

المخرج الوحيد، والطريقة الوحيدة في احتواء الشراسة الصهيونية ومنعها من تحقيق أهدافها، هي توحيد السوريين. وتوحيد السوريين لا طريق له إلا التماسك والتعاون ونبذ الطائفية بكل أشكالها، والانخراط سريعاً في العمل من أجل مؤتمر وطني عام تنتج عنه حكومة وحدة وطنية، وبما ينسجم مع إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، على أرضه الواحدة الموحدة السيدة، الأمر الذي يمثل جوهر القرار 2254، الذي كان وما يزال صالحاً كخارطة عامة للخروج من الكارثة السورية.

شؤون عمالية

العمّال يدفعون الثمن

02

ملف «سورية 2025»

السّياق الدولي والإقليمي للعدوان «الإسرائيلي» على سورية

06

شؤون محلية

لا خلاص اقتصادي بلا استقرار سياسي

08

شؤون عربية ودولية

رسائل خطيرة على خلفية إقالة مستشار الأمن القومي الأمريكي

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمّال يدفعون الثمن

من المؤكَّد أنّ الأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوّة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنتين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، المتناسب مع غلاء الأسعار، التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حالة قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ويعني انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيَّين: ناهبين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول مسلَّح بكلّ الوسائل الضرورية التي تجعله مستمرّاً في تسلُّطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرَّدٌ من إمكانيّاته ومكبَّلةٌ طاقاتُه ومحرومٌ من حقوقه الدستورية، التي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقّه في الحياة.

إنَّ الطبقة العاملة السورية لديها الكثير من المجسّات التي تستشعر بها تحسُّن وضعها المعيشي، وأهمُّها الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، والتي لا تسدّ الرمقَ الآن. والحديث المتواصل عن زيادة للأجور، يطبِّل بها الإعلام ويزمِّر، يراد منها طمأنة العمال إلى إمكانية تحسين أوضاعهم في ظلّ هذا النهج «أمل إبليس في الجنة»، ومحاولة تأريض حالة الغليان المستتر الذي ينتاب عموم الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة، بسبب أجورها الضعيفة، التي أوصلت غالبية الطبقة العاملة إلى ما دون خط الفقر، والحقيقة أنّ التحسن الذي قصدته الحكومة إذا ما تمَّ رفع الأجور في إعلانها، هو تحسُّن معدَّلات النَّهب لقوى السوق الكبرى التي تتحكّم بالمقَدَّرات، وانخفاض حقيقي في معدلات الأجور، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التحريرية «أيْ الليبرالية وتحرير الأسعار»، والأجرية، التي اتبعتها الحكومة، والتي ليس آخرها إزالة الدعم عن المشتقات النفطية والسير باتجاه إزالة ما تبقّى من دعمٍ للكثير من المواد الضرورية لعيش الفقراء، تحت مبرّر عدم توفر الموارد الكافية، وهذا الكلام مناف للحقيقية حيث الموارد موجودة في جيوب الناهبين الكبار.

ما نودُّ أن نقوله في كل ما تقدم، هو أنَّ قضية الأجور –وزيادتها زيادة حقيقية تستطيع أن تصحّح المعادلة المائلة الآن لمصلحة الأرباح، أي لمصلحة رأس المال– هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، تتحمّل مسؤوليتها كلُّ القوى النظيفة في المجتمع، وبالأخصّ الحركة النقابية التي يقع على عاتقها النضال من أجل ذلك، إنْ استطاعت إلى ذلك سبيلاً ضمن واقعها الحالي، فهي تبحث الوضع المعيشي للعمال في كل اجتماعاتها ولكن على الأرض لا شيء يتغير. وهذا مفهوم للجميع بسبب وقوفها في الوسط، بين الحكومة والطبقة العاملة، فلا هي قادرة على أن تكون نداً حقيقياً للحكومة في سياساتها التي تخصّ الطبقة العاملة، ولا هي قادرة على قيادة الطبقة العاملة باتجاه تحسين أوضاعها والدفاع عن حقوقها ومصالحها، بوسائل مشروعه أقرّتها الاتفاقيات الدولية وكذلك تجارب الطبقة العاملة في العالم.

بيان حزب الإرادة الشعبية في الأول من أيار عيد الطبقة العاملة العالمي

إلى كل العاملين السوريين بسواعدهم وأدمغتهم

يأتي الأول من أيار في هذا العام والبلاد تمر بمنعطفٍ تاريخي كبير، وإن تجاوزه يحتاج لوحدة الأرض والاقتصاد والشعب، وضمناً الطبقة العاملة وحركتها النقابية، فوحدة الطبقة العاملة حجر الأساس في ضمان الوحدة الوطنية.

أيتها العاملات أيها العمال

بعد سقوط سلطة الظلم والاستبداد والفساد والتفقير، ينفتح الأفق أمام السوريين، كل السوريين، لإنجاز التغيير الثوري المنشود المستحق منذ عقود، وكما لهذا التغيير طلّابه ومناصروه ومناضلوه، فله أعداؤه الكثر، وأولهم الغرب ببرنامجه الاستعماري المعهود، سواء بشكل مباشر عبر إملاءاته وعقوباته وابتزازه المتواصل للشعب السوري، أو بشكل غير مباشر بوصفاته الرعوية المشبوهة المطبوخة في مؤسساته كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيره، إضافة للتهديد بأدواته الفاشية الإجرامية وعلى رأسها الكيان الصهيوني وداعش، فالعدو الصهيوني ضرب مقدرات المؤسسة العسكرية بشكل شبه كامل، وتمادى على أرضنا واحتل واستباح، وداعش تتربص بنا بانتظار أوامر تشغيلها لتمنع أي خطوة بالاتجاه الصحيح، كل ذلك يجري ضمن إحداثيات داخلية هشة وفوضوية، نتيجة التأخر بالإجراءات المفترض إجراؤها، وأولها إطلاق مؤتمر حوار وطني شامل، وتطبيق جوهر وروح القرار الدولي 2254 الذي يضع البلاد على مسار التغيير الحقيقي الراسخ.

أيها العمال والعاملات

لم تمضِ الشهور الخمسة الماضية إلا ووضع الطبقة العاملة بقطاعيها العام والخاص من سيّئ إلى أسوأ نتيجة قرارات الفصل التعسفي الذي طال عشرات آلاف العمال في القطاع العام، أو من خلال التراجع الكبير بالعملية الإنتاجية في القطاع الخاص، الناتج عن غياب التخطيط والنهج والبرنامج والتعويل على عناوين الخصخصة والسوق الحر وغيرها من أدوات التفقير المجرَّبة، مما رفع نسبة البطالة والفقر والتهميش إلى مستويات لم تشهدها البلاد قط، فغاب الأمن الاجتماعي وتهدد السلم الأهلي وضاقت الآفاق أشد الضيق.

إن الحل الحقيقي اليوم لتنال الطبقة العاملة حقوقها:

1. النضال من أجل استقلالية الحركة النقابية في قراراتها وتوجهاتها ومن أجل حق الإضراب السلمي دفاعاً عن حقوقنا ومصالحنا.
2. قوة الحركة النقابية والطبقة العاملة في وحدتها وتنظيمها.
3. النضال من أجل إلغاء كل القرارات التي أثرت على عمال وموظفي القطاع العام.
4. تشغيل جميع المعامل الإنتاجية الحكومية.
5. تجديد عقود العاملين بأشكالها كافة.

- رفع الأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى لتكاليف المعيشة ومن مصادر حقيقية.

■ حزب الإرادة الشعبية 2025/5/1

تخفيض أجور العمال في سوريا بعد نزول الدولار

شهد سعر صرف الليرة السورية تحسّناً نسبيّاً أمام الدولار الأمريكي خلال الأشهر الماضية. ولكنه تحسّن وهمي، وليس نتيجة تحسّن اقتصادي، بل يرجعه خبراء ماليون إلى سياسة تجفيف السيولة التي تتبعها الحكومة، بدليل عدم انعكاس تحسّن سعر صرف الليرة على أسعار المواد الأساسية، خاصةً الغذائية، ورغم الانخفاض النسبي للأسعار إلّا أنه لم يصل لمستويات هبوط سعر صرف الدولار.

■ ميلاد شوقي

ووفقاً لذلك فوجئ العديد من العمال في مختلف المعامل والمؤسسات بتخفيض أجورهم الشهرية تبعاً للتحسّن الوهمي بسعر صرف الليرة السورية. هذا القرار أثار موجةً من الجدل والاستياء في الأوساط العمالية والحقوقية، وسط تساؤلات حول مدى قانونية وعدالة الإجراء في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، والتي ما زالت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، دون أيّ اهتمام حكوميّ بالأوضاع الاقتصادية، خاصة للطبقة العاملة وأصحاب الدخل المحدود، الذين يشكّلون الأكثرية من الشعب السوري.

أصحاب العمل: خفض التكاليف ضرورة اقتصادية

برَّر بعض أصحاب العمل هذه الخطوة بأنّها إجراء مؤقّت وضروري لضبط النفقات وإعادة التوازن المالي للمؤسّسات، ولا سيَّما تلك التي تعتمد على الدولار في استيراد المواد الأولية ومنافسة البضائع المستوردة، بعد إلغاء الرسوم الجمركية وفتح الأسواق على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية، فكان لا بدّ من طريقة لخفض تكاليف الإنتاج. ويقول بعضهم إنّ الأجور كانت قد ارتفعت في السابق بشكل غير رسمي لمجاراة التضخّم وانهيار الليرة. ومع تحسن سعر الصرف لم تعد هذه الزيادات مبرَّرة.

العمّال: الأسعار لم تنخفض والمعيشة تزداد صعوبة

على الجانب الآخر يؤكّدُ كثيرٌ من العمّال أنّ الأسعار في الأسواق لم تشهد انخفاضاً يوازي تراجع الدولار، بل بقيت مرتفعة، ممّا يجعل تخفيض الأجور غير منطقي من وجهة نظرهم. ويضيفون أنّ أجورهم قبل التخفيض لم تكن تكفي لسدّ الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، وأن أيَّ تخفيض يعني المزيد من الضغوط والمعاناة اليومية.

وقد قام أرباب العمل أثناء الأزمة بإبقاء الراتب المقطوع ضمنَ الحد الأدنى المحدَّد حكومياً، وقاموا بزيادة التعويض المعاشي للعمال دون أيّ زيادة حقيقية على الراتب المقطوع. وبالتالي لم تُجعَل تلك الزيادات من حقوق العامل الأساسية بل مجرَّد تعويض من ربّ العمل يستطيع الرجوع عنه وحرمان العامل منه متى أراد، لأنّ لا حقَّ للعامل به قانونياً فهو لا يُعَدُّ راتباً مقطوعاً يتقاضاه العامل مقابلَ عمله.

اقتصادياً يؤثّر تخفيض الأجور في هذه المرحلة بالقوة الشرائية، ويؤثر سلباً على حركة السوق، خاصةً أنّ الاستهلاك الداخلي يعتبر من المحرّكات الأساسية للاقتصاد. كما أنَّ أيَّ تحسُّن في سعر الصرف لا يُعَدُّ مستقرّاً ما لَم ينعكس على أسعار المواد الأساسية، وبالتالي فإنّ تخفيض الأجور قبل تحقيق استقرار اقتصادي شامل يعد خطوة متسرعة. فهو اجتماعياً قد يؤدي إلى زيادة التوتر بين فئات المجتمع وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وربما زيادة معدلات الهجرة الداخلية أو الخارجية بحثاً عن فرص عمل أفضل، وقد تتعرقل عودة اللاجئين أو النازحين في دول الجوار لعدم قدرة الرواتب والأجور على تأمين حياة كريمة ومستقرة للمواطن.

رغم أنّ انخفاض سعر صرف الدولار قد يبدو مؤشراً إيجابياً، إلّا أنَّ التعامل معه على حساب العمّال قد يؤدي إلى نتائج عكسية، والمطلوب هو اتّباع نهجٍ اقتصادي متوازِن يراعي مصلحة أصحاب العمل دون الإضرار بالعمّال، مع ضرورة تدخُّل الجهات المعنية لوضع سياسات عادلة، ووضع حدٍّ أدنى للأجور والرواتب يتوافق مع مستوى المعيشة لا مع تقلّبات سعر الصرف.

أخيراً، في بلد يعاني من أزمات اقتصادية مركَّبة يبقى العامل السوري الحلقةَ الأضعف في معادلة السوق. وبين منطق أصحاب العمل ومطالب العمال تبدو الحاجة ملحّةً إلى حلول عادلة ومستدامة، لحفظ التوازن بين مصلحة الإنتاج وحقوق الإنسان، ومنح العامل السوري ما يستحقه من كرامة وأمان معيشي.

الطبقة العاملة

إضراب واسع لعمال الطيران في فنلندا

أعلنت شركة «فين إير» الفنلندية إلغاء 140 رحلة جوية بسبب إضراب واسع لعمال الطيران. أثر هذا الإجراء على نحو 12 ألف مسافر، وشملت الرحلات خطوطاً داخلية ودولية، منها رحلات من ستوكهولم إلى هلسنكي. أتى هذا التطور في أعقاب إضراب واسع النطاق ينفذه اتحاد عمال الطيران الفنلندي «IAU»، احتجاجاً على ظروف العمل في القطاع.

الاحتجاجات في تركيا تحت القمع الأمني

اعتقلت السلطات التركية نحو 400 شخص خلال محاولتهم الاحتفال بعيد العمال في إسطنبول. نُظمت هذه الاعتقالات بمشاركة أكثر من 50 ألف شرطي لمنع التجمعات في ميدان تقسيم. أغلقت الشرطة الطرق المؤدية إلى الميدان ومنعت أي تجمعات، رغم أن المنطقة شهدت سابقاً مظاهرات كبيرة للمطالبة بالحقوق العمالية.

إضراب متوقع في قطاع السكك الحديدية بفرنسا

تستعد فرنسا لموجة إضرابات في قطاع السكك الحديدية مع اقتراب عطلة أيار. أعلنت نقابات مثل CGT وSUD-Rail عن إضراب يستمر من 5 إلى 11 أيار نتيجة فشل المفاوضات حول زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وقد يؤدي هذا الإضراب إلى تعطيل حركة النقل بشكل كبير خلال فترة الذروة.

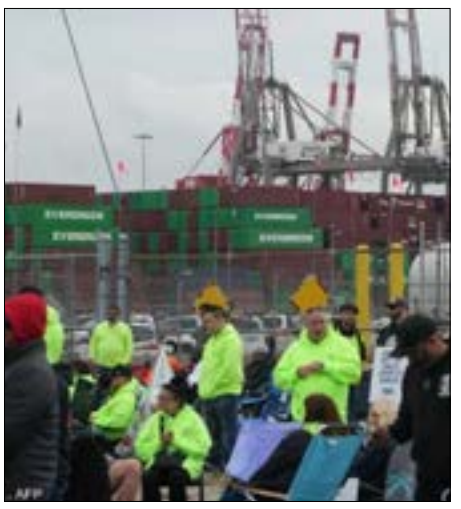

إضراب موظفي مقاطعة لوس أنجلوس في الولايات المتحدة

بدأ أكثر من 50 ألف عامل في مقاطعة لوس أنجلوس إضراباً استمر يومين، ما أدى إلى إغلاق المكتبات وتعطيل الأعمال الإدارية. جاء ذلك بعد فشل المفاوضات حول عقد عمل جديد، حيث طالب العمال بتحسين ظروف العمل ووقف انتهاكات القوانين. وأكد المتحدث باسم النقابة أن العمال لن يقبلوا بعد الآن بالإهمال الحكومي.

عمال ونقابات سورية ... أين نحن؟ وما العمل؟ «1»

أكثر من أربعة شهور مرت على سقوط سلطة النظام الفاسد المستبد، شهدت خلالها البلاد تحولات كثيرة وأحداثاً يومية مليئة بالتفاصيل اللحظية، ولم تكن الطبقة العاملة وحركتها النقابية بمعزل عنها بل في خضمها الفعلي، وأمام سؤال بحجم ما العمل؟ لا بد من المرور على تلخيص المرحلة الممتدة من لحظة سقوط سلطة النظام البائد وحتى الآن؛ تلخيص للتحولات والقضايا التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص وجيوش العاطلين عن العمل بشكل كلي أو جزئي، والحركة النقابية بشكل عام والنقابات بشكل خاص، فالسرد المتسلسل يساعدنا على الوصول للإجابة عن سؤال أين نحن؟ كي نستطيع الإجابة عن سؤال ما العمل؟

■ هاشم اليعقوبي

وعي لأهمية جهاز الدولة والنقابات تجمد عملها

في الثامن من كانون الأول 2024 سقطت سلطة النظام البائد وبزغ فجر جديد فاتحاً أفق التغيير المنتظر منذ عقود، في الأيام الثلاثة الأولى عمت فوضى أمنية محدودة نسبياً أدت لأضرار تخريب ونهب بالعديد من المؤسسات والأملاك الحكومية من معامل ومستودعات، وامتدت لبعض الأملاك الخاصة أيضاً، وسمعنا وشاهدنا وعي الموظفين ولجان الأحياء المدنية في الحفاظ على أملاك الدولة، كما حصل مع حارس المصرف العقاري بساحة يوسف العظمة أو لجنة حي باب سريجة التي حمت مركز خدمة المواطن والسورية للتجارة في الحي، حصل الأمر ذاته في مصفاة بانياس ومعامل الحديد في حماة وأفران درعا وغيرها الكثير، في إشارة لمحدودية التخريب والنهب أمام وعي عام من السوريين والموظفين لأهمية القطاع العام. ولم يمضِ سوى يومين أو ثلاثة حتى تم الإعلان عن حكومة البشير كحكومة مؤقتة محدودة المدة والمهام، وهذا ما ساعد على استقرار الوضع الأمني الضاغط على جهاز الدولة المدني. ومرت الأيام الثلاثة على النقابات كغيرها من الفاعليات والمنظمات، أغلقت أبوابها بانتظار انقشاع غبار الفوضى، بعد تشكيل حكومة البشير بيومين أصدرت الوزارات نداءً وتعاميم تطالب موظفي المؤسسات والمعامل الحكومية بالتوجه لأعمالهم، لتسيير أعمال وشؤون المواطنين من جهة وللحفاظ على الخدمات العامة من جهة أخرى. وفعلاً تمت هذه الإجراءات بسلاسة وتوافد موظفو القطاع العام لأشغالهم وعادت الحياة تدريجياً للقطاع الصحي والتعليمي والخدمي، وكذلك فعلت النقابات التي فتحت أبوابها وعادت لدوامها الشكلي، كونها لم تمتلك زمام المبادرة أو قراءة الحدث، وجمدت نفسها بطريقة غريبة، وخاصة بعد الكتاب الصادر عن رئيس الاتحاد العام الذي وضع المنظمة بتصرف الإدارة الجديدة دون وجه حق، وهذا ما جعل النقابات بكوادرها وقادتها مكبلة تنتظر أوامرَ أو قرارات، متخلّية عن استقلاليتها التي استعادتها بسقوط سلطة النظام البائد.

وعود رنانة تُنتج قرارات مجحفة

منذ تولي حكومة البشير لإدارة الدولة خرج المسؤولون فيها بجملة من التصريحات الرنانة المتضمنة وعوداً براقة حتى ظنت الطبقة العاملة بأن أحلامها تحققت دفعة واحدة، وهي التي كانت ما زالت بنشوة الخلاص، فمن زيادة الأجور أربعة أضعاف إلى بناء اقتصاد متقدم خارق، إلى حماية الحقوق والأملاك والسوق المفتوح، الذي سيملأ البلاد بفرص العمل وأجور بستة أصفار أو بالعملة الصعبة الخضراء، فاستبشر المستبشرون بما هو خير، ولم تمضِ أيامٌ بعدها حتى بدأنا نسمع عن إفراغ النظام البائد لخزائن المركزي، والبطالة المقنعة والفساد والعمال الأشباح وفائض العمالة وضرورة إعادة هيكلة كل شيء صغيره قبل كبيره، والتخلص من عوائق وعلائق القطاع العام لتكون تمهيداً لما هو آت بعدها، إضافة لتصريحات الخصخصة والقطاع العام الخاسر وضرورة التخلص منه وعرضه على الاستثمار كيفما كان، بالتزامن مع امتلاء الأسواق المحلية بالبضائع التركية وغيرها مجهولة المنشأ والجودة، وتوقفت كذلك معامل القطاع الخاص كلياً وجزئياً منتظرين استقرار الوضع العام ليعلموا ما يفعلون، وتوافد مئات الآلاف من الشبان لسوق العمل سواء من الذين كانوا ضمن الخدمة الإلزامية وأفراد قطاع الشرطة والعائدين من تهجير الشمال والدول المجاورة، مما سبب ضغطاً إضافياً على سوق العمل الذي لا يعلم ماهيته غير الله، في هذه الأثناء كانت بعض كوادر الإدارة الجديدة تتوافد على مقرات اتحادات نقابات العمال تباعاً وتضع يدها على القرارات مع تجميد عمل الأعضاء والصناديق المالية التابعة للهيئات النقابية، ليستكمل الشلل إلى كلي المضمون والنتائج.

عادت النقابات إلى عملها الروتيني المقتصر على الدوام الرسمي وصرفيات العمال وإعداد الكتب والمراسلات مع وزراء حكومة البشير مبتعدة عن حركة الاحتجاج المتصاعدة في الشارع

قرارات دون معايير وانطلاق الاحتجاجات

لم يمضِ أسبوع على تصريحات الهيكلة وفائض العمالة، حتى بدأت القرارات المنفردة تخرج من كل المؤسسات والوزارات، دون قرار مركزي من رئاسة الحكومة أو إجراءات تنفيذية أو معايير. واتسمت كل تلك القرارات بالتسرع والتعسف وقلة الخبرة والدراية، وأسوأ ما في الأمر أن كل مسؤول هنا أو هناك كان يتخذ القرارات بطريقته ووفق رؤيته القاصرة التي اشترك فيها مع إدارات موجودة، أغلبها على قوائم الفساد بعين ورأي الموظفين، وانقسمت القرارات بين فصل وكف يد وإجازة مأجورة وإنهاء عقود، مما أضعف المؤسسات وأوقف المعامل، فظهرت ظواهر غريبة عجيبة كإفراغ قسم طبي مختص من جميع كوادره مثلاً أو توقف عمل سحب الأموال لفصل موظفي مغذي الصرافات وغيرها الكثير، وهذا ما أدى إلى لجوء المتضررين بداية الأمر لدوائرهم والاعتراض المباشر ومحاولة فهم القرارات التي طالتهم، دون أن يصلوا لنتائج مما جعلهم يلجؤون للاحتجاجات والاعتصامات الجزئية والمتفرقة وبأغلب المحافظات، لتتصاعد وتتنظم لاحقاً وتأخذ شكلاً جديداً أكثر زخماً وتنسيقاً، واستمرت النقابات بالجمود والنأي بالنفس حتى تشكل المكتب التنفيذي الجديد القديم بمنتصف شهر شباط من العام الحالي برئاسة السيد فواز أحمد بعد دعوة انتقائية لأعضاء المجلس العام واتخاذ القرار، فيما جرى حل اتحاد محافظة حماة وحلب. أما في السويداء فاستطاع نقابيوها الحفاظ على قرارهم وانتخبوا مكتباً تنفيذياً مؤقتاً صادق عليه الاتحاد العام كونه أمراً واقعاً، وبعد هذه الإجراءات عادت النقابات إلى عملها الروتيني المقتصر على الدوام الرسمي وصرفيات العمال وإعداد الكتب والمراسلات مع وزراء حكومة البشير، مبتعدة عن حركة الاحتجاج المتصاعدة في الشارع، في حين ركز الاتحاد العام على العلاقة مع الاتحادين العربي والدولي، مع تصريحات مؤيدة لمطالب العمال في إلغاء القرارات والقيام بإعداد داتا شاملة تضم أسماء المتضررين من العمال.

استمرت حكومة تصريف الأعمال بالتخبط والقرارات التعسفية وتراجعت عن بعضها واستمرت النقابات بالمراسلات وتسويف المطالب حتى انتهاء مدة عمل الحكومة كما استمرت الاحتجاجات ثم انكفأت تماشياً مع تعقد الوضع الأمني في عدة محافظات، ولتبدأ مرحلة جديدة مع انتهاء عمل حكومة البشير وتشكيل الحكومة الجديدة... «يتبع»

يموت الفقير مرتين... مرة بالمرض وأخرى حين يعجز عن دفع ثمن الحياة

في سورية اليوم، لم يعد المرض وحده الخطر الأكبر على حياة الناس، بل أصبحت كلفة العلاج نفسها قاتلة.

في ظل الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي في سورية، تحولت الحالات الصحية الطارئة إلى كابوس ثقيل يهدد حياة المرضى ويستنزف آخر ما تبقى من قدرة أسرهم المالية.

ففي مشافي دمشق الخاصة، لم تعد الأرقام منطقية، فعملية قثطرة قلبية مع تركيب شبكة قد تكلف 18 مليون ليرة في أحدها، وإن أضيف إليها بالوناً فقد تقفز إلى 28 مليون ليرة في مشفى آخر، أما القلب المفتوح، فيطلب فدية بحجم 60 مليون ليرة من أحد المشافي، وربما أكثر، وكأن الشفاء امتياز لا يستحقه إلا الأثرياء.

متى أصبحت الحياة رفاهية؟ ومتى صار من حق مستشفى خاص أن يضع ثمناً للحياة، ويبتز المرضى وأهلهم على حافة الانهيار؟

هذه ليست عمليات تجميل أو برامج تحسين نوعية حياة... وهي ليست ترفاً أو خياراً يمكن تأجيله، بل هي، في أغلب الحالات، الحد الفاصل بين الحياة والموت، ومع ذلك، لا يجد السوري الفقير أمامه سوى خيارين كلاهما مر، إما بيع البيت، أو الاستدانة، وربما التسول لتأمين المبلغ، أو انتظار دور طويل في مشفى حكومي مكتظ، بلا مستلزمات ومعدات كافية ولا طواقم طبية مكتملة، ويدخل فيها المريض في دوامة قوائم الانتظار التي لا تتناسب مع طبيعة مرضه الطارئة، حيث يسير في طابور بطيء بينما المرض يركض.

فالمشافي العامة، رغم محاولاتها وجهود كوادرها، لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد على العمليات الإسعافية، إذ إن الأولوية تُعطى للحالات الأخطر وبحسب تسلسل التسجيل، مما يعني أن الكثير من المرضى قد ينتظرون وقتاً لا يملكونه أصلاً!

وفي النهاية فإن المريض الذي لا يملك المال ولا يستطيع الانتظار، يكون مصيره محسوماً، المعاناة مع المرض، وربما فقدان الحياة، فمن يعجز عن دفع ثمن العملية، يُترك ببساطة ليواجه مصيره.

هذا المصير ليس قدَراً، بل نتيجة نظام صحي عاجز، واقتصاد منهار، وغياب أي تدخل حقيقي من الدولة لحماية الإنسان من التحوّل إلى ضحية إضافية لآلة الفقر.

الأسوأ من كل ذلك أن هذا الواقع لم يعد يثير الغضب كما يجب، بل صار اعتيادياً أن نسمع عن شخص مات لأنه لم يملك ثمن «بالون أو شبكة»، أو عن شابة شُطبت من جدول العمليات بمشفى ما لأنها فقيرة!

هذه المعضلة الإنسانية والواقعية تستدعي تدخلاً عاجلاً من الجهات المعنية لوضع حد للفجوة المتزايدة بين القدرة على العلاج وحق المواطن في الحياة، عبر دعم القطاع الصحي، وضبط أسعار الخدمات الطبية، وتفعيل نظام تأمين صحي حقيقي وفعّال يشمل الحالات الحرجة والطارئة.

بل آن الأوان أن نرفع الصوت، أن يُسأل المسؤول: لماذا صار حق الحياة مرتبطاً برقم في فاتورة؟ أين هي الدولة من هذه المأساة؟ ومن سيحمي الفقير حين يكون الموت هو الأرخص بين الخيارات؟

هذا وطن يتساقط أبناؤه بصمت... لا لأن المرض قاتل... بل لأن الفقر هو القاتل الفعلي، فيما يغيب المتسبب بالفقر عن واجهة الاتهام والإدانة!

الأسواق بين الحاجة والاستهلاك... استغلال يتجاوز المواسم والتبريرات الجاهزة

في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الخضار والفواكه بشكل غير مسبوق في الأسواق السورية، تتزايد شكوى المواطنين من حالة الغلاء التي باتت تطال حتى أكثر المواد بساطة واعتيادية في البيوت السورية.

فالبندورة والليمون– رمزا المائدة اليومية – سجّلا أسعاراً تجاوزت حاجز الـ10 آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد، وهو ما لم يكن مألوفاً حتى في أشدّ الأزمات.

تأتي التبريرات شبه الرسمية لتضع اللوم على توقف الاستيراد من مصر والأردن بعد انتهاء المواسم الزراعية فيهما، وهو ما صرّح به نائب رئيس لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه، محمد العقاد، موضحاً أن السوق اليوم يعتمد على الإنتاج المحلي فقط، وأن الارتفاع الحالي سيستمر قرابة الشهر.

لكن، وعلى الرغم من هذه التبريرات التي تتكرر كل عام، إلا أن واقع الأسواق يكشف عن وجه آخر للأزمة، وهو استغلال واضح لحاجة المواطن الاستهلاكية، ومضاربة غير منطقية من قبل كبار تجار أسواق الهال وبائعي المفرق، الذين يحولون أي ظرف– موسمي أو لوجستي– إلى فرصة لرفع الأسعار كعادتهم، بلا رقيب!

إن توقف التصدير إلى الخليج، والذي اعتبره العقاد سبباً لانخفاض الطلب وبالتالي تراجع الأسعار، لم ينعكس فعلياً على السوق كما يُفترض.

على العكس تماماً، فالأسعار ارتفعت، والتجار برّروا ذلك بحجج موسمية، رغم أن بعض المنتجات المحلية مثل الثوم، والفول، والبازلاء– وهي خضار موسمية– لم تسلم من موجة الغلاء، بل كانت ضحية إضافية للاستغلال، خصوصاً في ذروة موسم «المونة» الذي يمثل عبئاً إضافياً على ميزانية الأسر السورية.

هذا التناقض بين الواقع والتصريحات يُسلط الضوء على غياب أدوات الرقابة الفعالة، وتكرار الأسطوانة ذاتها في كل موسم: «انخفاض التوريد– انتهاء المواسم– مشاكل الشحن– كلفة النقل»، وغيرها من التبريرات التي يُراد بها شرعنة الاستغلال ورفع الأسعار.

وإذا كانت التجارة الخارجية– كما يشير العقاد– ضرورة لتأمين القطع الأجنبي ودعم الاقتصاد، فإنها لا يمكن أن تكون على حساب السوق الداخلية واحتياجات المواطن.

فما نراه دائماً وأبداً هو سوق تتحكم به قلة من التجار، تتعامل مع الحاجات اليومية للمواطنين كموسم ربح سريع، في ظل غياب شبه تام للتدخل الحكومي أو حتى الخطاب الجاد تجاه ما يحدث.

إن الحاجة إلى تدخل عاجل وحازم لم تعد مجرد مطلب شعبي، بل ضرورة اقتصادية وأخلاقية، للمنع، أو للحد من، تحول الأسواق إلى ساحة فوضى يتحكم بها من يملك التخزين والنقل، لا من يزرع أو يستهلك، تحت شعار العرض والطلب وحرية السوق!

السّياق الدولي والإقليمي

ترفع «إسرائيل» من مستوى ونوعية اعتداءاتها على الأرض السورية والشعب السوري بشكل متواتر؛ فالأمر لم يعد مقتصراً على الغارات الجوية على مواقع مختلفة في البلاد، بما فيها مؤخراً القصف الذي طال مجمع قصر الشعب في دمشق، بل وامتد إلى العمل المباشر والعلني على إثارة الفتن والمشاركة المباشرة في دفع السوريين للاقتتال فيما بينهم على أسس طائفية وقومية ودينية، وبالاستفادة من الاختراقات التي راكمتها عبر سنوات طويلة داخل مختلف الأطراف السورية المتناقضة.

■ مركز دراسات قاسيون

محاولة فهم السلوك «الإسرائيلي» انطلاقاً من الاعتبارات والإحداثيات المحلية السورية وحدها، هي محاولة محكومة بالفشل، ولا تسمح بالوصول إلى نتائج حقيقية يمكن البناء عليها؛ ولذا فإن من الضروري توسيع فتحة البيكار نحو وضع «إسرائيل» نفسها على المستوى الدولي والإقليمي، وبما يفتح الباب أمام توقع سلوكها اللاحق وكيفية التعامل معه.

السّياق الدولي

لم يعد الحديث عن تغير ميزان القوى الدولي حديثاً مستهجناً كما كان قبل عقدين من الزمن، رغم أنه كان صحيحاً في حينه في إطار استشراف الآتي، استناداً إلى حركة الوقائع الاقتصادية والسياسية والعسكرية. اليوم، يكاد يجمع كل من يحاول قراءة التغيرات العالمية، على أن الولايات المتحدة والغرب عموماً يعيش حالة تراجع على كافة المستويات، في حين تصعد قوى أخرى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وعلى رأسها الصين وروسيا، وتجمع بريكس ككل، والذي بات يسهم بـ37% من الناتج العالمي، مقابل 29% لمجموعة السبع الكبار الغربية، وكما هو معروف فإن السياسة هي تكثيف للاقتصاد، والحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى؛ ما يعني أن جذر القوة وأساسها هو الجذر الاقتصادي الذي يمكن على أساسه توقع المكانة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تحوزها دولة من الدول، أو مجموعة من المجموعات الدولية المتحالفة.

رغم ذلك، أي رغم الإقرار واسع النطاق بأن التوازن الدولي القديم قد تغير بشكل حاد بالضد من مصلحة الغربي والأمريكي، إلّا أن الوصول إلى النتائج المترتبة على هذا التغير ليس متيسراً طوال الوقت بالنسبة لجميع الناس... بكلام أوضح، فإنك تجد الشخص نفسه الذي يقر بتراجع الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً أمام الصين مثلاً، يعود في مكان آخر، وعند نقاش قضية على المستويات الإقليمية أو المحلية، إلى الانطلاق من فكرة أن الأمريكي هو المتحكم، وهو صاحب الكلمة الفصل في كل ما جرى وسيجري، وكأن هذه «البداهة» أو «المسلمة» القائلة بسيادة الأمريكي والغربي على عالمنا، هي بداهة غير قابلة للنقاش أو التغيير... وهذا بالضبط ما يجري حين نقاش الوضع «الإسرائيلي» خصوصاً.

من المفيد في هذا السّياق التذكير بطبيعة تموضع الكيان «الإسرائيلي» في إطار توزيع القوى الدولي، وفي إطار صراع القوى على المستوى العالمي، لأن الكيان لم يكن في أي يومٍ من الأيام دولة طبيعية، بل كان دائماً أقرب إلى مشروع عسكري/تجاري داخل منطقتنا.

الإحداثيات الأساسية لهذا المشروع تتكثف بالتالي:

أولاً: سواء أيام نابليون بونابرت حين ظهرت الصيغة الأقدم من «وعد بلفور»، أو أيام الإنكليز في منطقتنا، ومن ثم على أيام السطوة الأمريكية، فإن المشترك كان دائماً هو حاجة القوى الاستعمارية المحيطية «قوى أعالي البحار»، إلى نقطة ارتكاز في منطقة شديدة الحيوية بالنسبة لطرق التجارة والسيطرة العالمية، والمتمثلة في منطقتنا ككل، وخاصة الشام بمعناها الواسع.

ثانياً: الوظيفة الأساسية لنقطة الارتكاز هذه، «أو أكبر حاملة طائرات على البر كما يسميها بايدن» هي تكريس عملية الفصل بين القوى القارية، بحيث تبقى خطوط التجارة الأساسية بحرية، وبحيث يبقى البر متخلفاً ومتقطعاً، وبحيث تبقى العلاقات بين الدول القارية المختلفة محكومة بالصراع، بمقابل تركيز كامل نشاطها الاقتصادي عبر السواحل ونحو أوروبا والولايات المتحدة لاحقاً.

ثالثاً: وجود قوة عسكرية عدوانية في قلب المنطقة، يفترض حالة مستمرة من الاستنزاف الاقتصادي لمصلحة الجهد الحربي، ويعيق عملية التنمية بشكل كبير، ويسمح تالياً بتكريس دور هذه الدول بوصفها تابعاً بالمعنى الاقتصادي، ودولاً طرفية من وجهة نظر الاستعمار الحديث الاقتصادي؛ أي يكرس عملية التبادل اللامتكافئ التي تتحول بموجبها دولنا إلى مجرد مصدر للمواد الخام، ومستهلك للمواد المستوردة المصنعة، وربما الأخطر إلى مصدر مستمر لقوة العمل الماهرة والكفوءة، وخاصة لحملة الشهادات الجامعية.

رابعاً: تسمح عملية التهديد العسكري المستمر، بإفساح المجال واسعاً أمام شعارات من طراز «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وتسمح ببناء أنظمة ذات طابع عسكري وقمعي، تنتهي إلى أنظمة أمنية وفاسدة تكرس تخلف شعوبها ودولها بشكل إضافي، وتكرس تالياً تبعيتها للغرب ولمنظومة النهب عبر التبادل اللامتكافئ.

هذه الوظائف كلها، وغيرها، تساهم «إسرائيل» في إنجازها، بمجرد وجودها في منطقتنا ككيان عسكري وعنصري معتدٍ.

ما الذي تغير في السّياق الدولي؟

إذا كانت الوظائف الأربع التي ذكرناها أعلاه، هي جوهر الوجود الصهيوني في منطقتنا، فإنه من الضرورة بمكان إعادة النظر بهذه المهام في ظل التوازن الدولي الجديد. وكي نستطيع القيام بذلك، ينبغي أن نحدد بعض السمات الأساسية في التوازن الدولي الجديد، ولعل أهمها ما يلي:

أولاً: دخلت عملية تصدير رأس المال باتجاه آسيا، طوراً متسارعاً منذ الستينيات «رأس المال كان يهاجر من البلدان الغربية باتجاه شرق آسيا خاصة، بحثاً عن الربح الأعلى، وبسبب عمل قانون اقتصادي موضوعي، هو انخفاض معدل الربح مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال».

ثانياً: عملية الهجرة هذه، كانت تعني أن الدول التي تتم هجرة رؤوس الأموال نحوها، قد بدأت بالتطور تدريجياً على مستوى البنى التحتية، وعلى المستوى العلمي والأكاديمي والتكنولوجي، ولكن مع ذلك فإن القسم الأكبر من الأرباح كان يجري شفطه باتجاه الغرب.

ثالثاً: آليات شفط الربح نحو الغرب كانت متعددة ومتراكبة، ولكن أهمها على الإطلاق كان متمثلاً بالمنظومة الدولارية المتكاملة، ابتداء من الدولار عملة عالمية، إلى الدولار عملة احتياط لدى عدد كبير من دول العالم، ومروراً بمنظومة سويفت وبمنظمة التجارة العالمية، وسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تصب جميعها في مكان واحد هو تعظيم الربح بالنسبة للمركز الغربي وتقليله بالنسبة للأطراف.

رابعاً: مع تعمق عمليات الإنتاج في آسيا، بدأ تطور تكنولوجي كبير بات ينافس التطور التكنولوجي الغربي، ووصل حد التفوق المطلق عليه في عدد كبير من المجالات المفتاحية. وبالتوازي بنت الصين ترسانة عسكرية ضخمة، بحيث لم يعد من الممكن ابتزازها عسكرياً، أو حتى التفكير بمحاولة إخضاعها عسكرياً.

خامساً: وصلنا إلى وضع لم يعد من المنطقي فيه بالنسبة لعدد كبير من الدول أن تستمر عملية النهب عبر المنظومة الدولارية؛ وعلى هذا الأساس بدأت تظهر تحالفات جديدة أهمها بريكس، وبدأت تعمل بشكل جدي على منظومات دفع جديدة، وعلى منظومات تبادل ومقاصة تتجاوز فيها سويفت والدولار الأمريكي.

سادساً: لاستكمال هذه العملية، بدأت الدول

آليات شفط الربح نحو الغرب كانت متعددة ومتراكبة ولكن أهمها على الإطلاق كان متمثلاً بالمنظومة الدولارية المتكاملة

للعدوان «الإسرائيلي» على سورية

القارية باستعادة الروابط البرية فيما بينها، ومشروع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي أهم مثالين على هذه السياسة، المعاكسة جذرياً لسياسة السيطرة المحيطية عبر البحار التي انتهجتها الدول الغربية طوال 400 عام تقريباً.

وما الاستنتاج؟

يمكن أن نستنتج من هذا السرد الطويل، أن الوظيفة التي لعبها الكيان الصهيوني طوال عقود عديدة، باتت معاكسة تماماً للاتجاه الموضوعي التاريخي لتطور الأحداث في منطقتنا وفي العالم، ما يعني أن هذه الوظيفة نفسها محكومة بالانهيار والتداعي... ولما كان جوهر هذا الكيان هو وظيفته، «لأنه لم يكن في يوم من الأيام دولة طبيعية بالمعنى المعروف كما أسلفنا»، فإن وجود هذا الكيان نفسه بات مهدداً.

السّياق الإقليمي

فلنحاول إلقاء نظرة على السياق الإقليمي وتحولاته ابتداء من خمسينيات القرن الماضي، وبشكل مكثف:

أولاً: منذ قيام الكيان، توزعت القوى الإقليمية في منطقتنا ضمن أحلاف متعادية، كان بين أولها حلف بغداد الذي ضم جنباً إلى جنب إيران وباكستان والولايات المتحدة وبريطانيا والعراق «الذي انسحب بعد 3 سنوات»، في مواجهة مصر وسورية باعتبارهما حليفتين للاتحاد السوفييتي.

ثانياً: كانت «إسرائيل» عضواً غير معلن في حلف بغداد، ولعبت أدواراً أساسية ضمنه طوال فترة وجوده.

ثالثاً: بعد الثورة الإيرانية عام 1979، أعيد ترتيب الاصطفاف الإقليمي بحيث تغيرت خطوط العداوات، ولكن المهم هو أن دول المنطقة بقيت منقسمة على نفسها ومتعادية، إلى ذلك الحد الذي يمكن القول معه إنه لم يمر يوم عبر التاريخ السوري الحديث، كان فيه الوضع طبيعياً على حدود البلاد من جهاتها الأربع؛ فالعلاقة مع العراق كانت دائماً متوترة، وكذلك مع تركيا إلا فيما ندر، وحتى مع لبنان والأردن، وبطبيعة الحال باتجاه الكيان.

رابعاً: قبل سنوات قليلة، ومع ما سمى اتفاقات السلام الأبراهيمي، تمت إعادة تشكيل الاصطفافات مرة أخرى، بحيث تبدو الدول العربية متحالفة مع الكيان في وجه إيران بشكل مباشر، وتركيا بشكل غير مباشر.

خامساً: خلال السنوات القليلة الماضية، وابتداء من التسوية السعودية الإيرانية برعاية صينية، بدأنا برؤية لوحة جديدة وغير مسبوقة خلال مئة عام على الأقل؛ وهي جملة من التسويات المتلاحقة شملت إيران وتركيا ومصر ودول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية. هذه التفاهمات والتوافقات، ورغم أنها ليست مكتملة، إلا أنها تضع أساساً مختلفاً لكتابة تاريخ المنطقة بأسرها؛ فمجرد الوصول إلى حد أدنى من التفاهمات بين هذه الدول، يعني أن وظيفة الكيان قد تم سحقها من حيث الجوهر، وأننا بتنا حقاً في ظلال توازن دولي جديد تسود فيه القوى القارية لا المحيطية، وسيادة القوى القارية تتطلب علاقات حسن جوار تسمح لخطوط التجارة والتنمية والبنى التحتية المتطورة بالمرور عبر الأراضي الشاسعة لهذه الدول.

سادساً: يمكن أن ننتبه أيضاً إلى مبادرة أوجلان بوصفها مؤشراً هاماً على طبيعة المرحلة التي نعيشها؛ فالقضية الكردية العالقة منذ مئة عام، والتي خلقتها اتفاقية سايكس بيكو، تصبح للمرة الأولى على طاولة الحل الجدي، والذي من شأنه أن ينتزع صاعق تفجير مستمر كان يتم استخدامه غربياً بشكل مستمر للحفاظ على حالة التوتر بين دول المنطقة، ولقطع الطريق على أي استقلالية نسبية عن الغرب بالمعنى الاقتصادي والتجاري والسياسي.

خلاصة أولية

في إطار هذه التحولات الكبرى على المستوى الدولي والإقليمي، ناهيك عن الأزمات الداخلية ضمن الكيان، فإن المعركة التي يخوضها الكيان ليست معركة توسع أو عجرفة بحتة كما قد يتصور البعض، أو كما قد يحاول الصهيوني نفسه تصوير الأمر... المعركة التي يخوضها الكيان هي معركة وجودية، يسعى من خلالها إلى تغيير التوازن على المستوى الإقليمي، وبما يسمح بتغيير التوازن على المستوى الدولي، ليعكس سير عجلة التاريخ، أو يؤخره على أقل تقدير... والمنفذ الوحيد بالنسبة للكيان، هو التنفيذ الكامل لـ«مشروع الشرق الأوسط الجديد»، أي عبر تفجير وتقسيم ليس فقط سورية، بل المنطقة كلها، وضمناً تركيا ومصر والسعودية وصولاً إلى إيران. بهذه الطريقة فقط يمكن أن يتم عكس اتجاه عجلة التاريخ؛ لأن هذا الأمر في حال تحقق، يمكنه أن يؤثر فعلاً على التوازن الدولي، وإن بشكل مؤقت فحسب...

الحرب على غزة باتت في نهاياتها ولا يمكن لها أن تستمر طويلاً خاصة وأن أياً من أهدافها لم يتحقق

الانكفاء الأمريكي و«إسرائيل»

لم يعد الحديث عن سياسات الانكفاء الأمريكية مجرد وعود انتخابية يطلقها ترامب، بل باتت واقعاً ملموساً نرى علاماته في أوكرانيا، وفي تايوان، وربما أهم من ذلك كله، في ملف الرسوم الضريبية والحمائية الاقتصادية.

إن من طبيعة الأمور أن تضطر القوى المتراجعة اقتصادياً إلى ترشيد إنفاقها، بحيث تتمكن من إدارة الموارد المتراجعة بما يحقق الوظائف المطلوبة. وبهذا المعنى فالأمريكي في طور تراجع حاد وواضح، وهو مضطر لترشيد إنفاقه حول العالم، وخاصة الإنفاق العسكري، وإذا كان الكلام ينطبق على القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم، فهو ينطبق بالضرورة على «إسرائيل» بوصفها واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في العالم. يتضح هذا الأمر من اتجاه ترامب نحو التفاوض مع إيران بما يخص الملف النووي، وفي بداية انسحابه عسكرياً من سورية... هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الأمريكي سيترك كل شيء ويمضي... ولكنه بالتأكيد سيحاول أن يترك وراءه أكبر خراب ممكن، بما في ذلك عبر بث الروح في داعش... يضاف إلى ذلك أن الاتجاه الانكفائي، يعني بالضرورة أن الحرب على غزة باتت في نهاياتها، ولا يمكن لها أن تستمر طويلاً، خاصة وأن أياً من أهدافها لم يتحقق... ما يعني أن على «الإسرائيلي» البحث عن جبهة جديدة بديلة، وبأسرع وقت، والخاصرة الأضعف في كل المنطقة حالياً هي سورية...

السياسة «الإسرائيلية» تجاه سورية

من هنا، يمكن فهم درجة الشراسة التي تتعامل فيها «إسرائيل» مع الملف السوري... فالمنطق البسيط يقول: إن سورية بوضعها الحالي لا تشكل خطراً عسكرياً أو أمنياً من أي نوع على الكيان، ومع ذلك، فالمطلوب من وجهة نظر الكيان هو دفعها نحو حرب داخلية طاحنة على أسس طائفية ودينية وقومية، بما يمهد لتقسيمها، وبما يمهد لتحويلها إلى صاعق تفجير لكل المنطقة، وضمناً تركيا والعراق ومن ثم مصر...

هذه الاستهدافات ليست ناتجة عن عقل مريض، بل عن عقل يفهم جيداً الوظيفة الصهيونية في المنطقة، ويفهم أن ذهاب المنطقة نحو الاستقرار يعني بالضرورة انتفاء تلك الوظيفة، وتالياً انتفاء «الكيان» نفسه، وربما أهم من ذلك على المستوى الدولي، أنه يعني خسارة نهائية لأصحاب مشروع السيطرة العالمية الشاملة... الذين يملكون الفيدرالي الأمريكي والمافيات التجارية الكبرى عالمياً...

بكلام آخر، فإن مجرد الاستقرار في سورية هو أمر قاتل بالنسبة للكيان... رغم ذلك فإن الوصول إلى الاستقرار ليس بالأمر الهين مع أن مفتاحه واضح، وهو تجميع وتوحيد الشعب السوري... وتوحيد الشعب السوري يتطلب حواراً ومشاركة حقيقية ومؤتمراً وطنياً عاماً وحكومة وحدة وطنية، ويتطلب القطع نهائياً مع العقليات الطائفية الضيقة التي تخدم الصهيوني بأشكال مباشرة وغير مباشرة.

التوجهات الطائفية أو القومية المتعصبة اليوم، سواء صدرت عن أي جهة ضمن السلطة، أو في المجتمع، هي بمثابة خيانة عظمى وعمالة صريحة للصهيوني، سواء جرى ذلك عن وعي، أو عن جهالة وتخلف وضيق أفق!

لا خلاص اقتصادي بلا استقرار سياسي

مع إعلان صندوق النقد الدولي دعوته إلى إزالة المتأخرات المالية والعقوبات المفروضة على سورية، بزغت في الأفق آمال لدى بعض الفاعلين السياسيين بأن طريق التعافي الاقتصادي قد يبدأ عبر بوابة المؤسسات المالية الدولية.

لكن هذا التفاؤل يصطدم بجدار من الحقائق المعقدة، التي تجعل من الرهان على دعم صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي رهاناً في غير مكانه وظرفه.

ففي ظل التصدعات العميقة في البنية السياسية والمجتمعية، تبقى الأزمة السورية أكبر من أن تحل عبر مسكنات اقتصادية أو تدفقات مالية مشروطة.

فقد نُقل عن مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد جهاد أزعور، أن سورية بحاجة إلى أمور أساسية في المرحلة الحالية، على رأسها استعادة الاستقرار الأمني والاجتماعي، مستبعداً تقديم منح مالية لسورية، مشيراً إلى أن هناك مساراً لتأمين المساعدة لسورية، تقوم به عدد من دول المنطقة لتمكينها من الالتفات لحاجاتها الأساسية.

غياب الاستقرار البنيوي والسياسي

تفتقر الحكومة الحالية في دمشق إلى ما يمكن تسميته «بالشرعية الشعبية والدستورية» الكاملة.

فهي، وإن كانت تحظى بقبول نسبي، تبقى حكومة أمر واقع، لم تفرزها عملية سياسية جامعة، ولا تملك سيطرة فعلية على كامل الأراضي السورية.

فالمؤسسات الأمنية والعسكرية موزعة الولاء، والنظام الإداري مشلول في كثير من المناطق، وفي مثل هذا السياق، يصبح الحديث عن إصلاحات اقتصادية أو خطط تمويل دولي سابقاً لأوانه وغير مستند إلى بنية مستقرة.

المؤسسات الدولية ليست أدوات تعافي بلا شروط

صندوق النقد والبنك الدولي لا يقدمان المساعدات بشكل إنساني بحت، بل وفق شروط مالية، إدارية، وحوكمة دقيقة.

فمعظم تدخلاتهما تشترط وجود مؤسسات مالية مستقلة، آليات شفافة للمحاسبة، بيئة تشريعية للاستثمار، ونظام مصرفي موثوق، وسورية اليوم تفتقر إلى أغلب هذه العناصر، بل تعاني من انهيار الثقة في الدولة، وانعدام الحد الأدنى من القدرة على تنفيذ سياسات نقدية أو مالية فعالة، بالإضافة طبعاً إلى الكثير من الاشتراطات والقيود الاقتصادية والسياسية التي لم تعد تخفى على أحد بنتائجها الكارثية.

العقوبات أداة سياسية وليست اقتصادية فقط

حتى لو أزيلت العقوبات بشكل جزئي، فإن ذلك لن يترجم فوراً إلى تدفق الأموال أو الاستثمارات.

فالعقوبات المفروضة على سورية ليست مجرد قيود اقتصادية، بل تعكس موقفاً سياسياً دولياً من النظام السابق، وسياسات العنف والفساد التي حكمت البلاد لعقود.

ورفعها لا يتطلب تبدل السلطة فقط، بل تغييراً جذرياً في طريقة الحكم، وضمانات فعلية للعدالة الانتقالية، ووقف الانتهاكات، كما يفترض، وفي ظل غياب هذه الشروط، فإن أي تخفيف للعقوبات سيبقى رمزياً ومؤقتاً، هذا بحال صدق النوايا بإنهاء العقوبات فعلاً!

الداخل السوري أولاً ثم الدعم الخارجي

مع عدم التقليل من أهمية شبكة الدعم الإقليمي والدولي، غير المرهون بذات المستوى من الشروط والقيود الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية، سواء عبر الصناديق العربية، أو الشراكات مع بعض الدول التي يمكن أن تقدم دعماً مرناً ومباشراً بعيداً عن الرضوخ لإملاءات العقوبات، فإن المعادلة الصحيحة لبدء التعافي السوري يجب أن تبدأ من الداخل من خلال تحقيق الاستقرار الأمني الفعلي، بناء مؤسسات موحدة وشفافة، صياغة عقد اجتماعي جديد يمثل ويرضي التنوع السوري، وتفعيل العدالة الانتقالية. حينذاك فقط، يمكن للمجتمع الدولي أن يرى في سورية شريكاً جاداً وقوياً، لا مجرد ساحة لإدارة الأزمات.

إن الرهان على صندوق النقد الدولي ورفع العقوبات كحل سريع لأزمة سورية الاقتصادية يعبر عن قراءة ساذجة للواقع السياسي والمؤسساتي القائم.

فلا خلاص اقتصادي بلا استقرار سياسي، ولا تعافيَ بالعلاقات الدولية مع سورية بلا تغيير داخلي حقيقي، يستعيد وحدة البلاد وسيادتها، ويصون كرامة مواطنيها.

الطريق طويل، ولا بد أن يبدأ من الداخل السوري، لا من نوافذ المؤسسات الخارجية.

شركات الإنشاءات العامة... غابت جبهات العمل وحضرت الخصخصة

في الوقت الذي تتصاعد فيه الحاجة الوطنية إلى مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية وصيانتها، وترميم وإعادة تأهيل الكثير من المنشآت العامة والخاصة، عقد وزير الأشغال العامة والإسكان، المهندس مصطفى عبد الرزاق، اجتماعاً مع مسؤولي الشركات العامة التابعة للوزارة، بتاريخ 1 أيار الحالي، لمناقشة سبل تحسين الأداء، وزيادة الشفافية، واستعراض الإجراءات الإصلاحية المنفذة على الصعيدين الإداري والإنتاجي.

إلا أن ما غاب عن طاولة النقاش كان جوهرياً، وهو تأمين جبهات عمل حقيقية لتلك الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاش يدور حول الجهات العامة الآتية:

المؤسسة العامة للإسكان- الشركة العامة للبناء والتعمير- الشركة العامة للمشاريع المائية- الشركة العامة للطرق والجسور- الشركة العامة للدراسات الهندسية- الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات.

فالاجتماع، الذي حمل مؤشرات على توجه نحو تخصيص بعض الشركات أو إدخالها في شراكات مع القطاع الخاص، عكس في طياته تراجعاً واضحاً عن الدور الذي يفترض أن تضطّع به الشركات العامة أعلاه، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمهام المرحلية والاستراتيجية التي تواجه البلاد.

فبدلاً من تعزيز حضور هذه الشركات في المشاريع الوطنية الكبرى، بدا أن التركيز انصب على إصلاح الهياكل، ومراجعة السياسات المالية، مع تعويل لافت على الخصخصة، وكأنها المنفذ الوحيد!

غياب جبهات العمل عن أولويات الإصلاح يشكل علامة استفهام كبيرة، في وقت تعج فيه البلاد بالحاجة إلى مشاريع إنشائية طارئة واستراتيجية، من إسكان وتأهيل منشآت ومرافق وبنية تحتية مدمرة أو متقادمة.

هذه الجبهات ليست متاحة فقط، بل هي ضرورة وطنية عاجلة، وكان الأجدر أن تتصدر أجندة النقاش لضمان تشغيل الشركات، وتحقيق جدوى حقيقية من عمليات التحديث الإداري والفني التي يتم الترويج لها.

ويؤكد خبراء في الاقتصاد والإدارة أن الخصخصة أو الشراكة لا يجب أن تكون بدائل تلقائية، بل يجب أن تكون إجراءات مدروسة تأتي في سياق تقييم الأداء ضمن جبهات عمل فعلية.

فالشركة التي لا تُمنح فرصة تنفيذ مشاريع لا يمكن الحكم على جدوى استمرارها أو تعديل بنيتها وهيكليتها!

في هذا السياق، يرى كثيرون أن بقاء شركات الإنشاءات العامة تحت مظلة الدولة هو خيار استراتيجي، ولا سيما في ظل الظروف الحالية، حيث تُعد هذه الشركات أداة أساسية للسيادة الوطنية على عمليات الإعمار ومشاريعها القادمة، وضمان العدالة في التوزيع، والحد من تغول رؤوس الأموال في قطاع حيوي.

ومن المصلحة الوطنية اليوم، ليس دعم هذه الشركات من خلال السياسات فقط، بل منحها أولوية في تنفيذ المشاريع الحكومية، وتخليصها من العوائق الإدارية والتمويلية التي تحد من فاعليتها.

فنجاحها لا يعزز الاقتصاد فحسب، بل يؤسس أيضاً لقطاع إنشائي وطني مستقل، قادر على النهوض بمهام المرحلة القادمة بكل ثقة.

في المحصلة، لا إصلاح حقيقي بلا عمل، وتوفير جبهات العمل لشركات الإنشاءات العامة هو المدخل الجاد لإنقاذها، وإثبات قدرتها على الاستمرار، بعيداً عن منطق التهميش أو الخصخصة الاستباقية.

حادثة الرشوة في الأحوال المدنية بدمشق... بين الإدانة الأخلاقية والمعالجة الجذرية

أعلنت مديرية الأحوال المدنية في دمشق عن توقيف أحد موظفيها وإحالته إلى التحقيق، بعد تداول مقطع مصور يظهره وهو يتلقى رشوة من إحدى المراجعات مقابل تسيير معاملة شخصية. وأكد مدير الإدارة، عبد الله العبد الله، أن الإجراءات تمت بسرعة وحزم، مشدداً على رفض المؤسسة لأي ممارسات تمس بالنزاهة أو تستغل الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، وفق ما نقلته «الإخبارية السورية».

ورغم أن إدانة هذه التصرفات أمر لا خلاف عليه، ورغم أهمية إجراءات المحاسبة والتحقيقات الجارية، فإن الحادثة تعيد تسليط الضوء على إشكالية أعمق تتعلق بواقع الرواتب والأجور في القطاع العام، والتي تُعد واحدة من أبرز أسباب تفشي الفساد الإداري في المؤسسات الخدمية.

فالفساد لا يمكن فصله عن السياسات العامة، وفي مقدمتها السياسات الأجرية، التي ساهمت بشكل مباشر في خلق بيئة خصبة للرشوة والانحراف الوظيفي.

فالموظف الذي لا تكفيه أجوره لتأمين الحد الأدنى من احتياجاته المعيشية، يصبح أكثر عرضة للوقوع في إغراءات الرشوة أو استغلال النفوذ.

الفقر الإداري وبيئة العمل الحاضنة للفساد

لا يمكن الحديث عن مكافحة الفساد بشكل فعال دون التطرق إلى البيئة الإدارية التي تسمح بنشوء مثل هذه الممارسات.

فالأجور المتدنية، وضعف آليات الرقابة، وتعقيد الإجراءات، وغياب الحوافز المعنوية والمادية، جميعها تشكل بيئة خصبة يتسلل منها الفساد الإداري.

وتُعد الوظائف التي تتعامل مباشرة مع المواطنين، مثل دوائر الأحوال المدنية وشبيهاتها، من أكثر الميادين عرضة لهذه الاختراقات، نظراً لحاجة الناس الماسة لإتمام معاملاتهم وعدم قدرتهم على تحمل التأخير أو التعقيدات، ما يدفع البعض مرغماً إلى اللجوء إلى «الطرق الملتوية» للحصول على حقه الطبيعي في الخدمة.

الفساد ليس حالة فردية... بل نتاج منظومة

الموظف الذي تم القبض عليه ليس سوى حلقة من سلسلة طويلة من الفساد اليومي الذي كان مألوفاً في الإدارات العامة طيلة عقود، لا بسبب «طبيعة البشر» كما يحاول البعض تبريره، بل نتيجة مباشرة لفشل سلطة النظام الساقطة في تأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعاملين في الدولة.

فالأجور الحالية لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية، ومع غياب أي أفق لتحسين مستوى المعيشة أو توفير بيئة مهنية تحترم كرامة العامل، تصبح الرشوة بالنسبة للبعض «فرصة للنجاة» وليست «جريمة أخلاقية».

هذا الواقع لا يعفي أحداً من المسؤولية، لكنه يحمّل الحكومة الحالية المسؤولية الأكبر، ليس لأنها من صاغت هذه المنظومة الفاسدة، بل لاستمرارها دون حلول جذرية.

الحل ليس في العقاب فقط... بل في الإصلاح

معاقبة الموظف المرتشي أمر ضروري، لكنه لا يكفي. فإذا كانت هناك رغبة حقيقية في مكافحة الفساد، فلا يكفي اعتقال الموظفين المرتشين وفضحهم، بل يجب الذهاب مباشرة إلى أصل الخلل في الأسباب البنيوية التي تجعل مثل هذه السلوكيات قابلة للحدوث أصلاً، وهو السياسات الفاسدة، والمتمثلة خاصة بما يلي:

السياسات الأجرية المهينة التي تدفع الموظف إلى الهامش الاجتماعي والمعيشي، والمطلوب بهذا الصدد زيادة الرواتب بما يتناسب مع تكلفة المعيشة، ليتمكن الموظف من العيش بكرامة دون الحاجة إلى البحث عن مصادر دخل مشبوهة.

البيروقراطية المعقدة التي تُغري بالمحسوبيات، والمطلوب إصلاح الهيكل الإداري وآليات العمل، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية التي تخلق فرصاً للابتزاز والرشوة.

ضعف الرقابة المسبقة وغياب المساءلة الحقيقية داخل المؤسسات، والمطلوب تعزيز الرقابة الاستباقية عبر اعتماد تقنيات المراقبة الذكية، وتفعيل دور الرقابة بجدية، مع نشر ثقافة النزاهة والشفافية من خلال تكريم الموظفين النزيهين والمنضبطين بشكل علني لتحفيز السلوكيات الإيجابية.

العلاج العميق والسياسات العادلة

حادثة الموظف المرتشي في دمشق ليست الأولى وليست استثناءً، بل نتيجة طبيعية لنهج حكم كرّس الفساد كأداة إدارة، لا كظاهرة طارئة، ولن تكون الأخيرة إذا لم يتم التعامل مع جذور المشكلة بجدية.

فالفساد ليس فعلاً فردياً فقط، بل هو نتيجة تراكمات مؤسسية طويلة تحتاج إلى مراجعة شاملة، فالكرامة لا تُصان ببيانات وأخبار الإدانة، بل بسياسات عادلة تضع الموظف الحكومي والمواطن صاحب الحاجة في قلب الوظيفة العامة، لا على هامشها.

إن أي محاولة للإصلاح ستبقى سطحية إن لم تبدأ بمعالجة عمق المنظومة وسياساتها الفاشلة والمفسدة، وإصلاح الأجور، وتحديث الإدارة، وتعزيز الرقابة، تمثل خطوات أساسية في طريق استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

تقاعس الجهات الرسمية يؤخر تسجيل الواقعات المدنية والمواطنون يدفعون الثمن

بعد أشهر من التوقف والتجاهل، أعلنت مديرية الشؤون المدنية في سورية استئناف خدمة تسجيل الولادات الجديدة للمغتربين السوريين، بينما لا يزال تسجيل الواقعات داخل البلاد معطلاً، وسط غياب خطة واضحة وسقف زمني لإنهاء هذه الأزمة التي طالت بشكل غير مبرر.

القرار الذي جاء متأخراً، لا يغطي سوى شريحة واحدة من المتضررين، وهم السوريون المقيمون في الخارج، بينما تستمر معاناة آلاف العائلات داخل البلاد، العاجزين عن تسجيل مواليدهم أو تحديث بياناتهم الرسمية المرتبطة بالزواج أو الطلاق أو الوفاة، وكل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية وحقوقية كارثية.

المفارقة أن الجهات الرسمية، وعلى رأسها مديرية الشؤون المدنية، لم تقدم اعتذاراً أو توضيحاً شفافاً للجمهور عن أسباب التعطيل المطوّل، مكتفية بتصريحات مبهمة عن «إهمال سابق» «وإصلاح الشبكة البرمجية»، وكأن المواطنين هم من عليهم تحمل نتائج كل ذلك.

المدير الحالي، عبد الله عبد الله، حاول تبرير التأخير بدمج شبكات إدلب وشمال حلب مع الشبكة المركزية، لكنه لم يفسّر لماذا لم يتم استكمال هذا الدمج حتى الآن بعد مضي أكثر من أربعة أشهر من التوقف؟

النتيجة المباشرة لهذا التقاعس أن مئات الأطفال السوريين، خاصة في الخارج، حرموا من الحصول على «رقم وطني»، وهو الشرط الأساسي لاستخراج أوراق ثبوتية، مما أدى إلى حرمانهم من الإقامة القانونية، والرعاية الصحية، والتعليم، والحق في الجنسية.

أما داخل سورية، فالمشهد أكثر سوداوية، فآلاف الأسر تعيش في قلق قانوني دائم، غير قادرة على تسجيل أولادها أو تعديل أوضاعها المدنية، وهو ما ينعكس على المعاملات اليومية للمواطنين، بدءاً من إصدار جواز سفر، مروراً بالتأمينات، وانتهاءً بالإرث والميراث.

كان من المتوقع أن يتم استئناف تسجيل الواقعات مع بداية شهر أيار، بحسب الوعد المقطوع من قبل مدير الشؤون المدنية إلا أن الموعد بقي دون تنفيذ، ما يعكس خللاً إدارياً وفنياً عميقاً، وتجاهلاً متواصلاً لمعاناة الناس.

إن استمرار هذا التعطيل ليس مجرد مسألة فنية أو إجرائية، بل هو تعبير عن تقصير مؤسساتي في صون حقوق الأفراد وضمان كرامتهم القانونية، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، بدلاً من التذرع بإصلاحات داخلية تأخرت لأشهر.

الوقت لم يعد يسمح بالمزيد من التراخي، والمطلوب خطوات فورية لاستئناف تسجيل كل الواقعات، داخل وخارج سورية، فهذا الفشل الإداري غير المبرر يدفع ثمنه المواطن وحده.

مخيم اليرموك... حي منسي بين الوعود والواقع المرير

لا يزال مخيم اليرموك في دمشق يعيش واقعاً صعباً ومركّباً بعد سنوات من الحرب والتدمير، رغم عودة عدد كبير من سكانه إليه، سواء من المناطق «المحررة» أو من الشتات الداخلي.
فمع كل هذه العودة، يبقى المخيم خارج الحسابات الفعلية للخدمات الأساسية، وكأن من فيه يعيشون على الهامش.

حياة دون مقومات الحياة

منذ عودة الأهالي إلى منازلهم التي رمموها بأنفسهم وبجهود ذاتية، والمخيم يفتقر إلى أبسط البنى التحتية، فالكهرباء تصل عبر محولة متهالكة لا تفي بالغرض وتنقطع لساعات طويلة، بينما المياه تُمد عبر مواسير مكشوفة فوق الأرض. النفايات تتراكم في الشوارع، وروائحها الكريهة، مع انتشار القوارض والكلاب الشاردة، تحوّل الحياة اليومية إلى معاناة متواصلة. بعض السكان اضطروا لحرق القمامة للتخلص منها في ظل غياب واضح لطواقم نظافة دائمة أو جدول منتظم للترحيل.

الواقع القانوني والخدمي في مهب الريح

ما يزيد الطين بلة هو انعدام الخدمات الإدارية؛ فلا محكمة، ولا كاتب عدل، ولا دوائر نفوس، ولا فروع للمصارف أو شركات الاتصالات، ما يجعل أي إجراء قانوني أو إداري أو خدمي يتطلب عناء الانتقال خارج المخيم. وهذا يؤثر سلباً على وتيرة عودة الناس واستقرارهم.

اللقاء مع المحافظ... وعود لم تُنفذ

في 23 نيسان 2025، التقى وفد من وجهاء المخيم بمحافظ دمشق السيد ماهر مروان، حيث طُرحت أبرز التحديات الخدمية والقانونية، مثل ترحيل الأنقاض وتحسين الكهرباء والمياه وتعبيد الشوارع وتفعيل خطوط النقل الداخلي، مع تقديم مذكرة شاملة بأهم المطالب.
وقد وعد المحافظ بالاستجابة الفورية لبعضها، وبزيارة ميدانية إلى المخيم، لم تتم حتى الآن، ما جعل الوعود تبدو كأنها للاستهلاك الإعلامي فقط.

جهود محلية ومجتمعية... ولكن

لجنة اليرموك للتنمية بالتعاون مع دائرة خدمات اليرموك وبعض الجمعيات تحاول تغطية ما يمكن من نقص، سواء من خلال جمع القمامة أو تنفيذ مشاريع إنارة بالطاقة الشمسية. لكن هذه الجهود، رغم أهميتها، تبقى غير كافية ولا تُغني عن غياب دور الدولة الكامل.

مطالب بسيطة... وحقوق مشروعة

إن مطالب أهالي مخيم اليرموك لا تتعدى ما هو بديهي «كهرباء- ماء- نقل- نظافة- فرن خبز- اتصالات- إدارة محلية فاعلة- ومحكمة لإجراء المعاملات».
المطالب لا تحتاج إعجازاً، بل قراراً حازماً من الجهات المعنية بأن هذا الحي الدمشقي الأصيل له حق في الحياة الكريمة.

لا تجعلونا نندم على العودة

رسالة سكان المخيم واضحة: «هي رجعنا، لا تخلونا نندم».
فالمخيم ليس بناءً وجدراناً فقط، بل حياة وذاكرة وهوية، وهو بحاجة ماسة إلى التفاتة جدية من الدولة والجهات المعنية.
فالعودة بدأت، ولكن استمرارها مرهون بتوفير الخدمات وتهيئة بيئة ملائمة للعيش.

تعطيل نقل ملكيات المركبات يثقل كاهل المواطنين وسط سوء تنظيم حكومي

منذ أشهر، يعاني المواطنون السوريون من تبعات توقف عمليات نقل ملكية المركبات، ما أدى إلى تراكم مشكلات اقتصادية وقانونية باتت تُثقل كاهل الأفراد وتؤثر سلباً على حركة السوق المحلية.

فقد كشف وزير النقل يعرب بدر في الآونة الأخيرة، عبر تصريح لصحيفة الوطن بتاريخ 28 نيسان، خلال جولته في مديرية نقل دمشق عن حجم الخلل في النظام الإداري الذي رافق هذا التوقف، مشدداً على أنه لا يمكن القبول باستمرار هذا الوضع.
ما يزيد من وطأة المشكلة أن هذا التوقف لم يأتِ نتيجة ظروف أمنية أو طارئة، بل بسبب أسباب وصفها الوزير «بالفنية والتنظيمية»، في مقدمتها عدم كفاية رخص السير التي تُصنّع بعد تحرير بعض المناطق، إضافة إلى مشكلات في نظام الدفع الإلكتروني، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، بما فيها وزارات النقل والمالية والداخلية.
ورغم الإعلان عن خطوات لمعالجة هذه القضايا، فإن آثار التوقف ظهرت بوضوح على حياة المواطنين.
فالكثير من المواطنين لا يستطيعون إتمام معاملات بيع أو شراء مركباتهم، ما ولّد حالات من النزاع القانوني أو الخسارة المادية في ظل تقلب أسعار السيارات. كما أدى التوقف إلى شلل في سوق السيارات المستعملة، أحد أبرز الأسواق النشطة التي يعتمد عليها المواطن السوري في ظل تراجع القدرة الشرائية لشراء مركبات جديدة.
ويُعزى جزء هام من تفاقم المشكلة إلى ما وصفه متابعون «بسوء التنظيم»، بدءاً من قرار السماح باستيراد أعداد كبيرة من السيارات، تجاوزت وفق تصريحات رسمية 100 ألف سيارة، دون تأمين جاهزية البنية الإدارية والفنية لاستيعابها، مروراً بعدم وجود تنسيق كافٍ بين الجهات الحكومية المعنية، وصولاً إلى غياب خطط طوارئ بديلة، مثل تفعيل أنظمة الدفع البديلة أو حلول إدارية مؤقتة.
كما أثار المواطنون، خلال لقاءاتهم مع الوزير، العديد من الشكاوى المرتبطة بهذا التوقف، مؤكدين أن العلاقة بينهم أصبحت محكومة بمشكلات قانونية ناتجة عن بيع وشراء لم يُستكمل رسمياً بسبب تجميد نقل الملكية.
وبالرغم من عودة نظام الدفع الإلكتروني، في نهاية جولة الوزير بدر، فإن القضايا الأهم لا تزال بحاجة إلى تحرك فعلي، ولا سيما في ملف ربط المديريات وتفعيل العمل على نطاق شامل بما يشمل المركبات المسجلة في إدلب وشمال حلب.
وفي ختام زيارته، أكد الوزير أن الوزارة تتحرك استجابة لشكاوى المواطنين وأن اجتماعات قريبة ستُعقد مع مختلف الوزارات لتذليل العقبات.
إلا أن المواطنين لا يزالون يترقبون الانتقال من مرحلة الوعود إلى الأفعال، مع مطالبات واسعة بإصلاح آليات التنسيق واتخاذ قرارات أكثر فاعلية تعيد الثقة في المنظومة الإدارية للحكومة وجهاتها التابعة!

الأمن الغذائي على المحك... تراجع إنتاج القمح وزيادة الاعتماد على الاستيراد

في وقت تزداد فيه التحديات الاقتصادية والمعيشية التي تواجه السوريين، يبرز خطر جديد يهدد استقرارهم الغذائي بشكل مباشر، والمتمثل بتراجع إنتاج القمح، أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد، وارتفاع الاعتماد على الاستيراد لتأمين لقمة العيش الأساسية.

تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، على لسان مدير التخطيط الزراعي الدكتور سعيد إبراهيم، إلى أن إنتاج القمح لهذا العام لن يتجاوز 772 ألف طن، على الرغم من أن المساحات المزروعة قاربت المليون هكتار.

هذه الكمية تبقى بعيدة كل البعد عن الحد الأدنى المطلوب لتغطية احتياجات البلاد، وسط تقديرات تؤكد أن العجز في المحصول يبلغ نحو 2,2 مليون طن.

تغيرات مناخية وعدم استقرار أمني

أسباب هذا التراجع في الإنتاج متعددة، وتبدأ من العوامل المناخية، حيث كانت الهطولات المطرية هذا الموسم قليلة ومتقطعة، وغير كافية لتغذية المحاصيل، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي أرهقت الزرع وأثرت على خصوبته. إلى جانب ذلك، لعب عدم الاستقرار الأمني دوراً خطيراً في تعطيل عجلة الزراعة، خاصة في المناطق الحساسة، حيث لم يتمكن العديد من الفلاحين من متابعة أراضيهم أو تنفيذ برامج العناية والوقاية من أمراض القمح بشكل كافٍ.

تكاليف الإنتاج تحاصر الفلاح

لكن الأخطر من كل ذلك هو العامل الاقتصادي، فتكاليف الإنتاج الباهظة أصبحت عقبة رئيسية أمام الفلاحين، ما دفع بالكثير منهم إلى التخلي عن زراعة القمح لصالح محاصيل أخرى أكثر ربحية وأقل كلفة.

فتكاليف الأسمدة، المحروقات، واليد العاملة، والري باتت ترهق المزارعين في ظل غياب الدعم الحكومي الكافي، وهو ما ينذر بتحول هيكلي خطر في الخريطة الزراعية السورية، يُضعف من الاعتماد على الذات في تأمين مادة القمح الأساسية.

رهانات مستقبلية محفوفة بالمخاطر

صحيح أن الحكومة تعوّل على عودة مناطق الجزيرة السورية– سلة الغذاء في البلاد– إلى كنفها لرفع الإنتاج إلى نحو 800 ألف طن مستقبلاً، ما قد يزيد تنفيذ الخطة الزراعية إلى 67%، إلا أن هذا الرهان وحده لا يكفي، خاصة وأن هذه الكمية تبقى أقل بكثير من احتياجات السوق المحلية.

وفي ظل هذا الواقع، لا تجد الحكومة مفراً من الاستيراد لتأمين المادة، عبر اتفاقيات مع العراق وتركيا، بحسب مدير التخطيط الزراعي، ما يضع الأمن الغذائي السوري في دائرة الارتهان للمصادر الخارجية وتقلبات السوق والسياسة.

الناقوس يدق

ما يحدث اليوم ليس مجرد أزمة موسمية، بل مؤشر خطر على تآكل القدرة الذاتية لسورية في تأمين غذائها، الأمر الذي قد ينعكس على الأمن الوطني والاجتماعي في المدى القريب.

إن استمرار التراجع في إنتاج القمح، مقابل التوسع في الاستيراد، مع غياب حلول جذرية لدعم الفلاحين وضمان جدوى زراعة القمح اقتصادياً، يشير إلى خلل بنيوي يتطلب معالجة سريعة وحاسمة.

فالقمح ليس مجرد محصول، بل هو خط الدفاع الأول عن سيادة الغذاء وكرامة الإنسان السوري.

نقل مواقف السرافيس في دمشق... حل مروري على حساب المواطنين

في خطوة تهدف إلى تخفيف الازدحام المروري الخانق الذي تعاني منه العاصمة دمشق، أقدمت إدارة المرور على نقل عدد من مواقف انطلاق السرافيس من موقع جسر الحرية «المعروف سابقاً بجسر الرئيس» إلى كراج جسر الوزان في نهاية طريق الربوة، وأخرى إلى كراج السومرية نهاية أوتوستراد المزة.

ووفقاً لمصادر في شرطة المرور، فإن هذه الخطوة جاءت للحد من الاكتظاظ في محوري جسر فيكتوريا وساحة الأمويين، حيث كانت خطوط السرافيس تتسبب بعقد مرورية كبيرة أثناء التفافها بين هذه المحاور الحيوية.

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن يبدو في ظاهره وجيهاً ومحموداً، إلا أن ما جرى عملياً ألقى بظلاله السلبية على المواطنين، خاصة أولئك الذين يعتمدون يومياً على هذه الخطوط للوصول إلى أعمالهم ومنازلهم.

فالنقل لم يأت بتحسين فعلي في تجربة التنقل، بل زاد من الأعباء على المستخدمين من نواحٍ عدة.

أولاً، بات المواطن مضطراً اليوم لاستخدام ثلاث وسائط نقل على الأقل للوصول إلى وجهته، بدلاً من وسيلتين كما كان الحال سابقاً.

فعلى سبيل المثال، يحتاج الركاب الآن للوصول أولاً إلى كراج جسر الوزان أو السومرية عبر وسيلة نقل منفصلة، ثم يستقلون ميكروباص الخط المطلوب، وقد يُجبرون لاحقاً على استخدام وسيلة ثالثة للوصول إلى نقطة الوصول النهائية. وهذا يعني المزيد من الوقت المهدور، والجهد المضاعف، خاصة لمن يقطع مسافات طويلة أو يعمل في فترات دوام حساسة.

ثانياً، وعلى الرغم من إعلان تخفيض تعرفة خط وادي بردى من 8 آلاف ليرة سورية إلى 5 آلاف ليرة، فإن الكلفة الإجمالية لم تتغير فعلياً، بل ارتفعت في كثير من الحالات.

فالمواطن يدفع الآن قرابة 3 آلاف ليرة للوصول إلى نقطة الانطلاق الجديدة، ما يعني أن مجموع الأجرة قد يصل إلى 8 آلاف ليرة أو أكثر، دون أن يشهد تحسناً فعلياً في مستوى الخدمة أو زمن الوصول.

هذه الإجراءات التي يفترض أن تخفف الضغط عن المدينة، لا يجب أن تكون على حساب راحة وكرامة المواطن.

فالحلول المرورية لا تنجح إذا لم تُصمم ضمن رؤية شاملة تراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتضع مصلحة المستخدم النهائي في قلب القرار.

فالإجراءات، التي كان من المفترض أن تساهم في تنظيم المرور، افتقرت إلى توفير بدائل نقل فعالة تربط بين نقاط الانطلاق الجديدة ومركز المدينة، أو على الأقل تخفف من مشقة النقل المتعدد. حيث لم تُؤمّن باصات تغذية كافية، ولا محطات مريحة، ما جعل الانتقال عبئاً إضافياً على المواطنين، بدل أن يكون حلاً.

إن معالجة الازدحام ينبغي أن تقترن بتوفير بدائل نقل فعالة ومريحة وسريعة، وليس بترحيل الأزمة إلى أطراف المدينة وتحميل المواطنين تبعات لا طاقة لهم بها.

فالتنظيم الحقيقي لا يقتصر على إخلاء وسط المدينة من السيارات والسرافيس، بل في بناء منظومة نقل عامة متكاملة ومرنة، تراعي الوقت والتكلفة والكرامة الإنسانية.

أخيراً، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يمكن لسياسات النقل أن تكون عادلة ومنصفة، أم إن المواطن سيظل الحلقة الأضعف في كل خطة تنظيمية؟

الجواب الحقيقي يجب أن ينعكس في تفاصيل الحياة اليومية، لا في التصريحات الإعلامية فقط.

العزلة المالية: لماذا نشد حبل

في آذار 2012، تم قطع وصول سورية إلى «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT» التي تعتبر العمود الفقري للنظام المصرفي العالمي، تحت ضغط العقوبات الأوروبية ثم الأمريكية التي فُرضت على سورية أثناء سنوات الحرب. وفقاً للتصريحات الغربية، هدفت هذه العزلة المالية إلى «معاقبة» نظام الأسد من خلال قطع شرايينه الاقتصادية، لكنها عزلت عملياً الاقتصاد السوري بأكمله عن النظام المالي العالمي. وكان لهذا القطع آثار فورية وعميقة. كانت سورية - التي تحول اقتصادها إلى اقتصاد استيرادي بامتياز بفعل سياسات النظام - بحاجة ماسّة إلى آلية لتحويل الأموال، لكن البنوك العالمية أغلقت حسابات المراسلة مع البنوك السورية خوفاً من تداعيات العقوبات، ولم يعد بإمكان الشركات السورية الدفع بسهولة للموردين الأجانب أو تلقي الأموال من الخارج عبر القنوات الرسمية. كان الهدف المزيف المعلن هو «خنق التمويل» عن النظام، لكن النتيجة الفعلية كانت حصاراً مالياً شبه كامل على سورية، لم يسبق له مثيل في تاريخها الحديث، وكانت حيتان النظام هي المستفيد الفعلي الوحيد من ذلك.

■ قاسيون

في مفارقة صارخة، سرعان ما وجد فاسدو نظام الأسد طرقاً لاستغلال العقوبات لصالحهم. وما كان يُفترض أن يكون عقوبة، أصبح فرصة لتحقيق أرباح هائلة للنخب الحاكمة. فمع توقف التحويلات المصرفية الرسمية، ارتفعت تكلفة ومخاطر نقل الأموال، ودخل اللاعبون المرتبطون بالنظام لتولي زمام الأمور: عطّل حظر سويفت للبنوك السورية دفع قيمة الواردات وحتى وصول المساعدات، مما أجبر التجار على اللجوء إلى قنوات غير رسمية، ما أدى وفقاً لبعض التقديرات إلى زيادة تقدر بين 40% و50% في الأسعار. وكان عددٌ محدودٌ فقط من التجار «المحظيين» – وغالبيتهم مرتبطون بدائرة الأسد الضيقة – قادرين على تنفيذ التحويلات المالية الدولية من خلال قدراتهم الالتفافية.

زادت العقوبات الغربية من تشويه الاقتصاد السوري عبر دفع السوق السوداء واقتصاد الحرب، مما أدى إلى سحق قطاعات الإنتاج وتعزيز هيمنة من يعملون في الظل. وابتكر الفاسدون شبكات معقدة لغسل الأموال وضمان استمرار التجارة. على سبيل المثال، تشير بعض التقديرات إلى أن الأموال السورية السوداء – بما في ذلك عائدات المخدرات مثل الكبتاغون – كانت تُنقل عبر شبكات معقدة إلى «الجنات الضريبية» أو «الملاذات الآمنة» مثل جزر العذراء البريطانية وجزر كايمان غير الخاضعة للعقوبات.

وتشير التقارير إلى أن النظام كان يأخذ حصة كبيرة – نحو 40% من قيمة التحويلات – عبر فرض «رسوم» على التجار الذين لا يملكون خياراً آخر. بعبارة أخرى، خلقت العزلة سوقاً احتكارية لدائرة النظام الضيقة التي أثرت نفسها بينما تحمّل الشعب تبعات ارتفاع الأسعار.

ما هو نظام سويفت ولماذا تضررت سورية بسببه؟

لفهم لماذا عانت سورية بشدة من حظر سويفت، يجب أولاً فهم طبيعة هذا النظام وهيمنته الغربية. تأسس سويفت عام 1973 ومقره بلجيكا. والمفترض به أن يوفر نظام رسائل آمن تستخدمه البنوك حول العالم لإرسال تعليمات الدفع. وتعتمد أكثر من 11,000 مؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة على سويفت كمركز «محايد» لتوجيه المدفوعات.

لكن الحياد المزعوم لسويفت مجرد كذبة، فالهيمنة الغربية عليه تعني أنه إذا أدرجت الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بنوك دولة ما في قوائم العقوبات، يمكن طرد تلك الدولة فعلياً من النادي المالي العالمي.

كان لفقدان الوصول إلى سويفت تأثير مدمر على سورية. فسنوات التراجع الاقتصادي ومن ثم تبعات الحرب بعد 2011 دمّرت القدرة الإنتاجية لسورية. وبحلول عام 2012، كانت البلاد تعتمد بشدة على الواردات – من القمح إلى الوقود إلى الأدوية – وكانت بحاجة ماسة إلى التحويلات بعملات صعبة. كما كان النظام المالي السوري بدائياً نسبياً ومغلقاً، وعندما فُرضت العقوبات، لم يكن لدى النظام السوري بديل جاهز عن سويفت. وبينما جربت دول أخرى التجارة بالمقايضة أو الاتفاقيات النقدية بالعملات المحلية، لم يُبذل أي جهد في سورية لخلق أو الانضمام إلى أنظمة دفع بديلة. وعزز هذا الإهمال المقصود في السعي نحو البدائل هشاشة سورية في ظل انقطاع شريان سويفت.

هيمنة الغرب على النظام المالي العالمي عزلت سورية بشكل شبه تام. حيث تعتبر العقوبات التي تقطع وصول دولة إلى البنية التحتية المالية الدولية من أقوى الأسلحة الاقتصادية. فأي نشاط اقتصادي عابر للحدود – من التصدير إلى استيراد السلع وتلقي الحوالات – يتطلب بنوكاً تستطيع إرسال واستقبال التعليمات. وبمجرد أن تم فصل البنوك السورية عن سويفت، وجدت حتى البنوك التابعة لدول أخرى صعوبة في التعامل مع سورية، وكانت النتيجة شللاً مالياً. امتناع النظام عن توفير خطة بديلة – سواء عبر علاقات مصرفية موازية أو حلفاء جدد – جعل سورية تتلقى ضربة كاملة عند إغلاق باب سويفت: كانت سورية مربوطة بخط واحد للأوكسجين المالي تهيمن عليه الدول الغربية وانقطع تماماً.

والنتيجة أن سماء بغداد اليوم لا تزال مليئة بالرافعات الأجنبية التي لم تبنِ منازل للعراقيين، بينما تتدفق عائدات النفط التي تسيطر عليها شركات أجنبية إلى الشركات متعددة الجنسيات.

عبر هذا الطريق فقط يمكن للسوريين أن يبدؤوا بإعادة بناء اقتصادهم المنهار وفق شروطهم لا وفق شروط الآخرين

«سويفت» حول رقاب السوريين؟

البحث عن بدائل: هل يمكن تجاوز سويفت؟

مع استخدام العقوبات الغربية كسلاح عبر نظام سويفت، أصبح من الطبيعي أن تتوجه الأنظار نحو شبكات مالية بديلة. وخلال العقد الماضي، قامت قوى كبرى ودول خاضعة للعقوبات بتطوير قنواتها الخاصة لتقليل اعتمادها على النظام المالي الغربي. ومن بين أبرز البدائل:

نظام CIPS الصيني «نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك»: أطلق في عام 2015 كبديل صيني لنظام سويفت، ويهدف لتسهيل المعاملات الدولية باليوان الصيني. بخلاف سويفت «الذي يُعد نظام رسائل فقط»، يوفر CIPS خدمة المقاصة والتسوية للمدفوعات بالعملة الصينية. بدأ بعدد صغير من البنوك داخل الصين، لكنه توسع بسرعة. وبحلول كانون الثاني 2022، كان لدى CIPS أكثر من 1280 مؤسسة مالية مشاركة في أكثر من 100 دولة. ويستخدم نفس معايير الرسائل المعتمدة في سويفت، مما يسهل التكامل بين النظامين. وفّر CIPS شريان حياة لدول عدة زادت من استخدام المدفوعات باليوان بعد العقوبات الغربية.

نظام SPFS الروسي «نظام نقل الرسائل المالية»: طوره البنك المركزي الروسي بعد عقوبات 2014 عقب ضم القرم، وبدأ العمل به داخلياً عام 2017. كان في البداية موجهاً للبنوك الروسية فقط، لكنه انفتح لاحقاً أمام البنوك الصديقة في دول أخرى. وبحلول عام 2024، كانت هناك 177 مؤسسة مالية من 24 دولة مرتبطة بالنظام. يتشابه SPFS في بنيته مع سويفت ويدعم نفس المعايير، لكنه يعمل على شبكة مغلقة وآمنة. وبعد الحرب في أوكرانيا عام 2022، سُرّع العمل به بشكل كبير بعد أن فُرض الحظر على معظم البنوك الروسية.

الأنظمة المالية الهندية: بنت الهند بنية تحتية مالية قوية محلياً تُستخدم الآن في التبادل الدولي. واجهة الدفع الموحدة «UPI» هي نظام دفع فوري ناجح داخلياً في الهند، يُستخدم عبر الهواتف الذكية ويُعالج مليارات المعاملات شهرياً. أما نظام الرسائل المالية المنظمة «SFMS» فهو أقرب إلى سويفت، وقد أطلق عام 2001، ويستخدم نفس معايير سويفت. تدرس الهند منذ عام 2019 ربطه مع SPFS وCIPS في إطار تحالف ثلاثي يضم روسيا والصين والهند. ومن التجارب الناجحة، استخدمت الهند نظاماً للدفع بالروبية مع إيران خلال فترة العقوبات، حيث قامت بشراء النفط الإيراني وسداد ثمنه بالعملة المحلية عبر بنك هندي، وهو نموذج قد تستفيد منه سورية. هذا النوع من الترتيبات، الذي يستخدم عملات محلية ويتجنب الدولار واليورو، يساعد سورية فعلياً على مواصلة تجارتها مع العديد من الدول دون المرور عبر سويفت.

خلاصة القول، ثمة توجه عالمي نحو التعددية المالية عبر أنظمة جديدة مثل CIPS وSPFS تنتشر اليوم، وتختبر دول العالم آليات دفع إبداعية. ورغم أن هذه البدائل ما زالت محدودة النطاق، فإنها تثبت أن العقوبات الغربية، رغم قوتها، ليست ولا راد لها. لسورية أن تستفيد من هذه الأدوات الناشئة عبر شراكات ذكية، ويمكنها بناء شريان مالي بديل يحد من سطوة الحصار المالي الغربي. لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية، وعلاقات دبلوماسية فعالة مع الدول التي ترغب ولها مصلحة بذلك.

ما بعد الأسد: اقتصاد مشلول بحاجة إلى حلول جديدة

بعد أكثر من 14 عاماً على انفجار الصراع، لا تزال العزلة المالية من أهم العوائق أمام تعافي سورية، فحتى مع هدوء المعارك العسكرية، تستمر الحرب الاقتصادية وتتسارع تبعاتها، حيث لا تزال آثار العقوبات والاستغلال قائمة. ومن اللافت أنه حتى مع تغيير السلطة في سورية، لا يزال الغرب يتباطأ في رفع العقوبات عن سورية، ضارباً بعرض الحائط جميع حججه السابقة من أن هذه العقوبات تستهدف النظام لا الشعب السوري.

دون إعادة الانخراط في النظام المالي العالمي أو إيجاد بدائل ذكية، لا يمكن للاقتصاد السوري أن يتعافى. لقد أظهرت تجربة العقد الماضي أن العقوبات الشاملة، دون توفير بدائل اقتصادية، تؤدي إلى تمكين الفاسدين وتقويض قطاعات الإنتاج الوطني. وما لم يتغير شيء في الذهنية التي تحكم الاقتصاد السوري، ستبقى سورية مشلولة فعلياً. وفي مثل هذا المناخ، يزدهر الفساد والتطرف: فعندما يُخنق النشاط الاقتصادي الشرعي، تبقى السوق السوداء وحدها قادرة على العمل.

بالنسبة لسورية الجديدة، فإن انتظار رفع العقوبات ليس خياراً معقولاً، ولا يجوز أن يبقى الشعب السوري رهينة للابتزاز السياسي. فحتى عمليات تخفيف العقوبات الأوروبية التي نشهدها اليوم لا ترقى إلى مستوى الرفع الكامل، وتظل دون جدوى عملياً في ظل استمرار العقوبات الأمريكية.

السعي نحو استراتيجيات مالية بديلة بات ضرورة ملحّة. يمكن للسلطة السورية أن تسعى لعقد شراكات مع دول تمتلك أنظمة دفع بديلة – مثل CIPS أو SPFS – لتسهيل استيراد السلع الأساسية. كما يمكنها عقد اتفاقيات ثنائية لاستخدام العملات المحلية أو نظام المقايضة. وتعزيز العلاقات المصرفية الإقليمية أمر أساسي أيضاً: فإذا أمكن إقناع مؤسسات مالية عربية أو آسيوية بالانخراط عبر حسابات خاصة أو صناديق محمية من العقوبات، فقد يُعاد ربط سورية تدريجياً بالتجارة والاستثمار.

الأكيد أن العقوبات سيظل لها أثر على سورية، لكن بيد السوريين أن يخفضوا تأثيرها على مستقبل سورية إلى الحد الأقصى. ومن شأن كل قناة جديدة أو وسيلة التفاف أن تُقلل من سطوة الحصار وتمنح السوريين القدرة على العمل مجدداً.

إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني تتطلب الانخراط مجدداً في العالم، ولا طريق لذلك سوى الانضمام أو إيجاد بديل للأنظمة التي تُشغّل الاقتصاد العالمي. إعادة الاتصال الاقتصادي بالعالم أمر ضروري للتعافي على المدى الطويل. ولهذا فالمسألة شديدة الوضوح: على صانعي السياسات الاقتصادية في سورية أن يفكروا خارج الصندوق الذي فرضته العقوبات. سواء من خلال تبني تقنيات مالية جديدة، أو بناء تحالفات غير تقليدية، يجب على سورية السعي لاستعادة حياتها الاقتصادية مع العالم. ودون هذا العزم، ستبقى العقوبات ورقة في يد الغرب تمنع تعافي سورية. وقد حان الوقت منذ زمن طويل لتقليص تأثير هذه الورقة، وفتح مسارات بديلة لتدفق المال والتجارة. عبر هذا الطريق فقط يمكن للسوريين أن يبدؤوا بإعادة بناء اقتصادهم المنهار وفق شروطهم، لا وفق شروط الآخرين.

كيف تسرّع الولايات المتحدة أفول إمبراطوريتها عبر الرسوم؟

فيما يلي إليكم أبرز ما جاء في حلقة نقاش معمّقة استضافها الصحفي الأمريكي داني هايفونغ، وجمع فيها اثنين من أبرز الاقتصاديين في العالم: البروفيسور ريتشارد وولف، مؤسس حركة «الديمقراطية في العمل» الأمريكية وأستاذ الاقتصاد السياسي، مع البروفيسور مايكل هادسون، الخبير المعروف في الاقتصاد العالمي ومؤلّف كتاب «مصير الحضارة». تتناول المقابلة التحليلية تطورات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتكشف كيف تؤدي السياسات الاقتصادية التي تنتهجها إدارة ترامب إلى نتائج عكسية، من تسريع صعود الصين وتكتل «البريكس»، إلى تقويض موقع الدولار وتآكل أسس الهيمنة الأمريكية في الاقتصاد العالمي.

■ هادسون وولف
ترجمة: أوديت الحسين

هايفونغ: قبل أن أستضيف ضيفيَّ اليوم، أودّ أن أقدّم لمحة سريعة عمّا يدور الآن: ترامب تراجع في حربه التجارية ضد الصين، وذلك بعد أن لوّحت بكين بالرد على أي دولة تدعم الجهود الأمريكية لعزل الصين اقتصادياً عبر الرسوم الجمركية. لم يمرّ 24 ساعة حتى أعلن ترامب أنه سيخفّض الرسوم. إنها إشارة واضحة إلى أن واشنطن بصدد التراجع. لكن من البداية، كانت الصين هي الطرف المبادر، متعهدة بالقتال حتى النهاية، وماضية في التخلص من اعتمادها على الدولار الأمريكي، ما أحدث صدمة في الاقتصاد العالمي وأربك توازنات «الإمبراطورية الأمريكية الآيلة إلى الأفول». أعلن ترامب موقف إدارته بشأن الرسوم، وقال بأنّها لن تبقى كما هي، ولكنّها لن تعود إلى الصفر. إذاً، الرسوم الجمركية لن تبقى في حدود 140% أو 200%. بروفيسور وولف، طبعاً نحن نعلم أن ترامب كثيراً ما يقول شيئاً ويفعل آخر، لكن هل يمكنك أن تشرح لنا مسار هذه الحرب التجارية منذ بدايتها، وكيف تترجم سياسات إدارة ترامب إلى مؤشرات على انحدار الإمبراطورية الأمريكية كما ناقشنا مراراً؟

وولف: على عدة مستويات، ما يحدث متوقّع تماماً. فالولايات المتحدة الآن تذوق طعم ما فعلته سابقاً ببريطانيا. في الماضي، كانت أمريكا الطرف الصاعد، تسعى لتجاوز الهيمنة البريطانية من خلال إنتاج سلع أرخص أو بجودة أعلى، وها هي الصين تكرر السيناريو نفسه اليوم.

ما تفعله الصين اليوم تجاه الولايات المتحدة هو بالضبط ما فعلته أمريكا سابقاً تجاه بريطانيا: الصعود عبر التفوق الصناعي، اعتماداً على نموذج اقتصادي طويل الأمد، مدعوم من الدولة، يقوم على الاستثمار، الشراكة بين القطاع العام والخاص، والتركيز على الابتكار والتصدير. وقد فعلتْ ذلك ليس في السيارات الكهربائية فقط، بل في كل ما يتعلق بالبنية التكنولوجية للقرن الحادي والعشرين.

والآن، أمام الولايات المتحدة خياران: إمّا أنْ تحاول إعاقة هذا الصعود بأساليب عدائية – عبر الرسوم، العقوبات، الحروب التجارية، وحملات التخويف – أو أن تعترف بالواقع الجديد وتبحث عن شراكات متوازنة، كما فعلت بريطانيا في نهاية المطاف مع أمريكا بعد فشلها في احتوائها.

لكن بدلاً من ذلك، تحاول أمريكا فرض هيمنة متراجعة باستخدام أدوات اقتصادية صارت ضد مصالحها الذاتية، مثل العقوبات والرسوم، مما يدفع حتى أقرب حلفائها لإعادة النظر في علاقتهم بها.

هادسون: ريتشارد محق. أمريكا الدولة الوحيدة التي قامت بتسليح سياستها التجارية، وسياستها النقدية، وحتى عملتها – الدولار. ورغم الكلام الإيجابي حول خفض ترامب للرسوم، فقد نفى وزير الخزانة الأمريكي هذه الخطوة، وأشار إلى أن السياسات لا تزال «مرنة» وتخضع للدراسة، والبيت الأبيض أعلن أنه قد يتم اعتماد رسوم جمركية تدريجية تصل إلى 100% على المنتجات التي تعتبر «استراتيجية». بمعنى: كل شيء يرتبط بالأمن القومي. وهنا، إذا اعتُبرت الصين «عدواً وجودياً»، فكل شيء يدخل في خانة الأمن القومي.

هل من المعقول أن تتراجع الصين الآن عن سياساتها، وتستأنف تصدير المعادن النادرة التي تحتاجها أمريكا لصناعاتها العسكرية، بينما تتجه أمريكا فعلياً نحو حرب معلنة معها في عام 2026؟ من الجنون أن نطلب من الصين أن تبيع لنا «الحبل الذي سنشنقها به»، كما قال لينين يوماً.

هايفونغ: بروفيسور وولف، أود سؤالك: ما مدى تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على تسريع مسار «إلغاء الاعتماد على الدولار»؟ خصوصاً أن هذه المخاوف أصبحت الآن أكثر علنية، حتى في الصحف الغربية.

وولف: الحقيقة بدأ تراجع الدولار قبل ترامب بوقت طويل. الدولار كان نتاج اتفاق بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، حين انهارت الإمبراطورية البريطانية وصعدت أمريكا كقوة مالية وعسكرية. لكن منذ ذلك الوقت، تغيرت المعادلة.

الصين، والعديد من دول الجنوب العالمي، بنت شبكات تجارية ومالية مستقلة، لا تعتمد على الدولار. وليس لأنهم يتآمرون ضد أمريكا، بل لأن أمريكا هي التي جعلت الدولار أداة غير موثوقة، بسبب تقلباتها وسياساتها العقابية: العقوبات، الرسوم، التهديدات. من يستخدم الدولار اليوم، يدرك أنه يضع نفسه تحت رحمة البيت الأبيض.

هادسون: ترامب نفسه أعلن أنه يريد دولاراً ضعيفاً لدعم الصادرات الأمريكية. لكن المشكلة أن أمريكا لم تعد تصدّر الكثير! الصناعات تآكلت، ورأس المال يهرب للخارج. وحتى لو خفّض قيمة الدولار، فهذا لا يساعد أمريكا، بل العكس. لأنّ المستثمرين الأجانب سيتوقّفون عن شراء سندات الخزانة الأمريكية، خوفاً من الخسارة. وسيفضّلون الاستثمار في أسواق أكثر استقراراً.

الصين، على عكس ذلك، تبني نموذجاً اشتراكياً يوفّر الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، بأسعار مدعومة، ويعتمد على التخطيط المركزي لتوجيه الاستثمارات. إنها ليست أكثر إنتاجية فحسْب، بل وأكثر كفاءة أيضاً، لأن الاقتصاد لا يُدار بهدف الربح الخالص، بل خدمة المجتمع.

وولف: ما قاله مايكل أساسي: ما يجعل الصين متفوقة ليس فقط تحسينها للتصنيع أو الابتكار، بل بنيتها الاقتصادية المختلفة جذرياً. الصين لا تدفع نظامها الصحي للربح، ولا تترك السكك الحديدية أو الاتصالات للشركات الخاصة لامتصاص الفوائض من المواطنين. بل تضع هذه القطاعات تحت إشراف الدولة، وتديرها لتخدم الإنتاج والاستهلاك، لا الاحتكار.

أما في الغرب، فإننا نحتسب الأرباح الناتجة عن الخصخصة والمضاربات ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بينما في الصين لا تُعد تلك الأرباح «ناتجاً»، بل كلفة زائدة لا لزوم لها. ومن هنا يظهر الفرق بين اقتصاد إنتاجي وآخر طفيلي.

هايفونغ: هذا يقودنا إلى سؤال مهم: ما هي الأوراق التي ما زالت تملكها الولايات المتحدة في هذه الحرب التجارية؟ إذا كانت حتى اليابان – أقرب الحلفاء – باتت ترى في واشنطن شريكاً لا يقدم شيئاً في المقابل؟

وولف: سلاح أمريكا الوحيد هو سوقها الاستهلاكية الضخمة. وتستخدمه الآن كسلاح تهديد. الرسالة هي: «إذا لم تسايرونا، سنمنع منتجاتكم من دخول سوقنا». لكنها لعبة خطيرة. فما يقوله ترامب ضمناً هو أنه يريد من المنتجين الأجانب أن يخفضوا أسعارهم كي لا يشعر المستهلك الأمريكي بأثر الرسوم. أي أن يُحمِّل الأجانب عبء الضرائب الأمريكية! وهذا يثير غضبهم، ويدفعهم للضغط على حكوماتهم، التي بدورها لن تبقى صامتة إلى الأبد.

هادسون: بالنسبة للصين، الوضع مختلف. كثير من السلع التي تصدّرها لا يوجد لها بديل أمريكي. ثم إن ما تريده واشنطن الآن ليس حماية صناعتها فقط، بل منع الصين من منافستها تكنولوجياً. الهدف أن تبقى أمريكا محتكرة لقطاعات التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي.

إنها تريد إعادة بناء هيمنة من نوع جديد: هيمنة معرفية وتكنولوجية، تستنزف أرباح الدول الأخرى من خلال رسوم تراخيص وبراءات اختراع واحتكار منصات البرمجيات. تماماً كما فعلت بريطانيا سابقاً عبر احتكارها للتأمين والتمويل البحري. لكنّ المشكلة أن الصين لم تعد متأخرة تكنولوجياً، بل بدأت في بناء بدائلها. وإذا استمر هذا النهج الأمريكي، فسينتهي به المطاف إلى دفع حلفائه أنفسهم إلى البحث عن بدائل.

صناعات أمريكا تآكلت ورأس المال يهرب منها وسيفضل المستثمرون أسواقاً أكثر استقراراً ويكفّوا عن شراء سندات الخزانة الأمريكية خوفاً من الخسارة

إعادة بناء المعنى

ثمة حاجة ماسة اليوم للثقافة في سورية، على عكس ما يعتقد كثيرون، أكثر من أي وقت مضى. حاجة تفرضها الظروف الدقيقة وشديدة الحساسية التي تمر بها البلاد، وحالة الاستقطاب السياسي التي تتوارى خلف استقطابات أخرى تهدد وحدة البلاد الثقافية قبل الجغرافية.

■ إيمان الذياب

ومع ذلك، ما زالت فعاليات وزارة الثقافة في سورية تعتمد طريقة الارتجال والتجريب في ظل غياب برنامج حكومي واضح المعالم، وغياب مشروع ثقافي جامع وواضح تستعيد من خلاله الثقافة توازنها ودورها في بناء هوية وطنية جامعة في سورية الجديدة.

فقد «احتضن مسرح دار الأوبرا بدمشق فعالية «صور من التراث السوري» نظّمتها وزارة الثقافة على مدى يومين، احتفاءً بالتنوع الثقافي في سورية، عبر عروض فنية غنائية وراقصة تعبر عن غنى النسيج الاجتماعي السوري وتعدديته»، كما وصفتها وسائل الإعلام السورية التي نقلت الخبر. «وتميّز برنامج الفعالية بتقديم لوحات موسيقية وغنائية مثّلت مكونات الثقافة السورية، من الأنغام الفراتية والإيقاعات الشركسية، إلى الأغاني الكردية، والألحان السريانية، والموسيقا الأرمنية، في تناغم فني يبرز التعدد الثقافي السوري بوصفه رصيداً وطنياً مشتركاً. وقدّم عدد من الفنانين مجموعة من الأعمال المستوحاة من الذاكرة الغنائية السورية، استطاعت أن تلامس وجدان الجمهور وروحه. وشكّل العرض الراقص أحد أبرز ملامح الأمسية، حيث تميّز كل لون ثقافي بزيّه التراثي الخاص، مبرزاً التنوع الثقافي كأحد مميزات الهوية السورية».

قراءة متعددة الجوانب

هناك حاجة ملحة لمزيد من النشاط الثقافي إضافة إلى النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي... إلخ. خاصة في بلد شديد الغنى والتنوع مثل سورية، مما يجعل الفعاليات الثقافية ممكنة ومتعددة ومتنوعة. ولكن يكمن السؤال هنا عن بنية المشروع الثقافي الذي تحتاجه البلاد وحوامله الاجتماعية والاستحقاقات اللازمة لتنفيذه... إلخ. إذ لا تكفي مثل هذه التظاهرات الفنية لبناء سياق متكامل وشامل يضمن الوحدة ضمن حالة التنوع والاختلاف، بل يستلزم قراءة متعددة الجوانب وأكثر عمقاً في عالم لم تعد الهوية الثقافية فيه مجرد مسألة وجود رمزي، أو تمايز حضاري لمجموعة من المجموعات البشرية، أو لمجتمع متفرد في وجوده ومتميز عن غيره،

بل أصبحت في قلب التوترات الكبرى التي تشارك في صياغة التحوّلات الاجتماعية على مستوى العالم من جهة، ووحدة تحليل حيوية تتجاوز بعدها الأنثروبولوجي أو الفولكلوري، إلى قضية استراتيجية وسياسية، بل وربما وجودية من جهة أخرى.

الحلقة الأضعف

ومن هذا المنظور لا يكفي الحديث عن «معرض حرف يدوية تراثية حظي باهتمام واسع لما تمثّله هذه الحرف من قيمة ثقافية واقتصادية مزدوجة» أو الحديث عن «فعالية جاءت لتعزيز التنوع الثقافي وصون الهوية الوطنية الجامعة، عبر إبراز غنى الموروث الثقافي السوري بمختلف أشكاله». بل ثمة حاجة للتفكير والبحث الجدي ومشاركة كل السوريون في هذا البحث حول ما تحتاجه سورية وأجيالها الشابة والجديدة ثقافياً وتربوياً وفكرياً... إلخ. خاصة أن الشباب في المجتمعات المنهكة من الحروب والفقر والقهر الاجتماعي وغيرها هم الحلقة الأكثر هشاشة أمام المفارقات والثنائيات التي يفرضها عليهم الواقع، حيث يُطلب منهم، من جهة، الحفاظ والتمسك بهويات فرعية كـ«القومية، الدينية...» ومن جهة أخرى، يتعرضون بشكل يومي للفضاء الرقمي المليء بالخطابات العابرة، والمغريات الهوياتية البديلة، مما قد يجعلهم فريسة لحالة من «قلق وجودي»، يعبرون عنه بأشكال مختلفة منها النزوع إلى أشكال من التطرف، أو التماهي المفرط مع الهويات الرقمية، حيث يتماهون مع تمثيلات رقمية محدودة، قائمة على الصورة والانطباع اللحظي مما يفتح الباب أمام التفكك الداخلي للهوية، وما يعرف بـ«التشيؤ الذاتي»، حيث تتحول الذات إلى «منتَج رقمي» قابل للتسويق والتعديل وفق اتجاهات السوق والمنصة. كل ذلك بهدف الوصول لشيء من الثبات واليقين.

تطرح في هذا المجال أسئلة كثيرة جادة ومحقة حول كيفية إعادة بناء وإنتاج المعنى، وإعادة الاعتبار للهوية كمنظومة قابلة للتجديد والتطور والاستثمار في البنى التربوية والثقافية لإعادة تمكين الأجيال من أدوات البحث والفهم النقدي للذات «في ارتباطاتها وتحولاتها» والعالم. وتحويل الثقافة المحلية إلى رأس مال يمكن الاستفادة منه لبناء سورية التي يستحقونها.

«صناعة صامتة» وشهادات صادمة!

كشفت صحيفة «إل فاتو كوتيديانو» الإيطالية عن استخدام جيش الاحتلال كلاباً مدربة مستوردة من هولندا لتعذيب الفلسطينيين ضمن عملية ممنهجة وثقتها شهادات مرعبة.

وحسب الصحيفة فإن التقرير الجديد الصادم الذي أصدره مركز البحوث حول الشركات متعددة الجنسيات سومو «somo» «يكشف عن صناعة صامتة، وهي صناعة كلاب الهجوم المدربة التي تصدّرها شركات هولندية إلى «إسرائيل» وتستخدمها وحدة الكلاب «عوكتس» التابعة لجيش الاحتلال ضد الفلسطينيين.

ورغم لوائح السرية التجارية التي تمنع من معرفة عدد الحيوانات المعنية بدقة أو أسماء الشركات الموردة، استطاع المركز أن يحصل على الأرقام بفضل الشهادات البيطرية الإلزامية للتصدير، والتي كشفت أنه بين تشرين الأول 2023 وشباط 2025 تم تصدير ما لا يقل عن 110 كلاب إلى «إسرائيل» من شركات هولندية، معظمها من مركز «فور ويندس كيه 9» لتدريب كلاب الشرطة، رغم الجدل القانوني الذي يلاحقه منذ عام 2017 بسبب ذلك.

وأكد المركز أن الكلاب الهولندية تُستخدم لتعذيب الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، مما يؤدي غالباً إلى إصابات خطرة تصل أحياناً إلى حالات الوفاة. مضيفاً أن الأمر لا يتعلق بحوادث فردية، بل بعملية ممنهجة، حيث: «يستخدم الجيش والشرطة ومصلحة السجون الإسرائيلية الكلاب منذ سنوات لمهاجمة وتعذيب الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات اغتصاب حسب وسائل الإعلام»، كما جاء في التقرير.

وأظهرت مشاهد مسربة من سجن مجدو استخدام الكلاب لإذلال الأسرى الفلسطينيين، كما أكدت وزارة الصحة بغزة: «القوات الإسرائيلية أطلقت الكلاب بساحة مستشفى كمال عدوان وجردت النازحين من ملابسهم». وتم توثيق العديد من الانتهاكات عبر شهادات مباشرة، منها شهادة أحد مسعفي غزة، الذي اعتُقل خلال مداهمة مستشفى، وأجبر على الاستلقاء ليُهاجم من قبل الكلاب. وفي شهادة أخرى، يروي فلسطيني تفاصيل اقتحام منزله فيقول: «نمت على زجاج مكسور، وكان دمي في كل مكان، عندما طلبت ماء، سكبوه على رأسي، وأطلقوا 3 كلاب قامت بلعق الدم وأطفأوا السجائر على ظهري».

وتواصل هولندا تزويد الاحتلال بالكلاب رغم الجدل والاحتجاجات التي أثارتها منظمات المجتمع المدني وعدد من البرلمانيين، ووقعت وزارة الدفاع الإسرائيلية صفقة جديدة مع مورّدين «موثوقين» من هولندا وألمانيا وتخضع هذه الصادرات حالياً إجراءات نقل الحيوانات الأليفة نفسها، دون أي ضوابط تتعلق بحقوق الإنسان أو الاستخدام العسكري.

وأوضح المحامي كريستيان ألبر دينك تايم، الذي يترافع عن 9 منظمات غير حكومية هولندية وفلسطينية، قائلاً: «لا تقوم هولندا سوى بجهد ضئيل للغاية لمنع تصدير الأسلحة والكلاب إلى إسرائيل. تُستخدم الكلاب لتهديد وعضّ الفلسطينيين. يجب أن يتوقف هذا.» وتتهم المنظمات الحكومة الهولندية بقضايا تسهيل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بما فيها الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية والإبادة الجماعية.

أساسيّات الفهم العلمي للأزمة الرأسمالية «2- الميل التاريخي لانخفاض الرّبحيّة»

يَعتبرُ ماركس الأزمةَ الاقتصاديةَ الرأسماليةِ مشكلةً لعملية تراكم رأس المال وحلّاً مؤقتاً لها. فجميع الأزمات الكبيرة تكشف التناقضات الكامنة في عملية التراكم، الذي بمجرّد أن يتباطَأ، تظهر على سطحه جميع أنواع العيوب والنقائص. من بينها أنّ وسائل الإنتاج لا تتعرَّض إلى الاهتلاك الفيزيائي فحسب، بل وكذلك إلى ما يسمّيه ماركس «الاهتلاك المعنويّ»؛ عندما يضطرّ الرأسمالي إلى استبدالها، قبل انتهاء صلاحيتها الفيزيائية، بوسائلَ أحدث تكنولوجياً، تحت ضغط المنافسة في السوق المحلية أو الدولية، وهو أحد العوامل الهامّة في ميل معدّل الربح التاريخي نحو الانخفاض، الذي يعدّ مِن أهم قوانين الاقتصاد التي اكتشفها ماركس، ويتجلّى بقوّة في الأزمة الراهنة اليوم، بارزاً كأحد أهم الأسباب العميقة للخطر الذي يشكّله التقدّم التكنولوجي الصيني «كما في الذكاء الاصطناعي والأتمتة الروبوتية» على الولايات المتحدة وعلى تسريع وتعميق الأزمة الرأسمالية.

■ توناك وسافران
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

وفقاً لماركس، فإنّ أيّ أزمة كبرى تتطلب حلاً لمشكلتين؛ الأولى ضرورةُ اتخاذ تدابيرَ لرفع معدّل الربح العام، والثانية ضَرورة التخلّص من وسائل الإنتاج المُصابَة بالاهتلاك المعنويّ، التي لم تعد قادرة على المنافسة، وباتت متخلّفة عن الرَّكب في تطوير قدرات إنتاجية أعلى، وذلك لإفساح المجال لمجموعةً جديدة من الآلات والمعدّات وأساليب الإنتاج الأحسن.

تتخذ آلية التخلُّص من القدرة الإنتاجية القديمة شكلاً سمّاه ماركس «انخفاض القيمة» أو الاهتلاك، بعكس «اكتساب القيمة» أيْ بعكس العملية التي يضيف بها الإنتاجُ قيمةً جديدة إلى موضوع العمل من خلال إنفاق العمل الحي عليه. وبما أنّ اكتساب القيمة يشير إلى زيادتها، فإنّ «انخفاض القيمة» يشير إلى خسارة فيها، قد تصل إلى خسارة القيمة بأكملها. ومِن خلال هذه العملية، يفقد رأس المال المتجسّد في المصنع أو الآلة أو المعدّات قيمتَه أو يتخلّصُ منها ليصبح عديمَ القيمة، وبالتالي لا يعود صالحاً كوسيلة إنتاج. وعلى مدى فترة زمنية طويلة يؤدّي الاستبدال التدريجي للعمل الحي وإحلال الآلات والأتمتة مكانَه، إلى انخفاض معدّل الربح، وتكوين السبب الحقيقي وراء أزمة التراكم الرأسمالي.

إعادة الإنتاج البسيط والموسَّع

في تحليله لتراكم رأس المال، يُميّز ماركس إعادةَ الإنتاج البسيط بأنّها حالةٌ تستهلك فيها الطبقة الرأسمالية القيمةَ الزائدة بالكامل كإيرادات. ولأنّ هذا غير واقعي، فهو مجرد أداة استدلالية تُستخدم لتوضيح خصائص السيناريو الثاني الذي يحدث في الواقع وهو: إعادة الإنتاج الموسّع، والذي هو تراكم رأس المال نفسه؛ أي أنّ رأس المال يُوسّع نطاقَ إنتاجه باستخدام القيمة الزائدة لشراء وسائل إنتاج جديدة وتوظيف عمّال جدد. تُدفَع لهؤلاء العمال الجدد أجورٌ تُستخدَم بعد ذلك لاستهلاك سلع استهلاكية إضافيّة تفوقُ ما يستهلكه العمّال الموظّفون قبلَ هذا التوسيع. فتراكم رأس المال «أو إعادة الإنتاج الموسّع» سيخلق، في ظلّ الظروف العادية، طَلباً كافياً لاستهلاك القيمة الزائدة المُنتَجة.

قانون ميل معدّل الربح إلى الانخفاض

يُعدّ النقاش حول انخفاض معدّل الربح بالغَ الأهمية لدرجة أنّ ماركس وصفه بأنّه «أهم قانون في الاقتصاد السياسي الحديث». وكما الحال مع جميع القوانين العلمية، فإنّ قانون مَيل معدّل الربح إلى الانخفاض هو «قانون مَيْل»؛ أي إنّ القانون نفسه يخضع باستمرار للتعديل ويشتدّ أو يضعف تأثيره مؤقّتاً، بل وقد يتوقّف مؤقتاً تحت تأثير ميول أخرى «قوانين أخرى» تُعاكسهُ. ومع ذلك، فإنّ هذا القانون يملك قوّة الاتّجاه السائد، بحيث أنّه عاجلاً أم آجلاً، سيؤكّد نفسها كقَدَرٍ لا رادَّ لَه.

يمكن تفسير هذا القانون على مستويَين مختلفين. التفسير الأول، الوارد في المجلد الأول من كتاب رأس المال، يستند إلى دراسة العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور، أو بين الرأسمالي والعامل بأجر، بمعزل عن عوامل التعقيد الأخرى. أمّا التفسير الثاني، الوارد بشكل رئيسي في المجلد الثالث، فيندرج ضمن نطاق المنافسة بين رؤوس الأموال.

المستوى الأول لقانون انخفاض الرّبحية

يتمحور هذا المستوى حول إنتاج القيمة الزائدة النسبية. يميز ماركس بين أسلوبين لإنتاج القيمة الزائدة: المطلق والنسبي. الزيادة المطلقة بالقيمة الزائدة لا تتطلب أيّ تغييرات في تقنيات أو أساليب الإنتاج، بل تَعتمد ببساطة على إطالة يوم العمل، أمّا زيادتها النسبية، فتعتمد في أوضح صورها وأكثرها منهجية على التغييرات في الأساس التقني وأساليب الإنتاج، أيْ رفع القدرة الإنتاجية للعمل عبر تطوير أبحاث علمية جديدة، واكتشاف مواد جديدة، وتطبيق الاكتشافات العلمية، واستحداث أساليب إنتاج جديدة... ومع انتشار ارتفاع القدرة الإنتاجية على نطاق واسع في جميع أنحاء الاقتصاد، يصبح مقدار العمل الضروري لإنتاج كل سلعة متناقصاً باستمرار. ومن بين هذه السلع، بالطبع، كمية السلع الاستهلاكية التي يستهلكها العامل وأسرته، والتي مع انخفاض أسعارها، تتناقص كمية العمل الضروري لإعادة إنتاج كمية القيمة المعادلة لأجر العامل، وبالتالي إذا لم يتغير طول يوم العمل، سيقضي العامل جزءاً أطول من يوم العمل هذا في إنتاج القيمة الزائدة. بهذه الطريقة، يستولي الرأسمالي على قيمة زائدة أكبر مما سبق.

هذه العملية هي الأساس العلمي لتأكيد ماركس، الذي طرَحَه باكراً في البيان الشيوعي، أنّ أصحاب رأس المال «لا يستطيعون البقاء دون إحداث ثورة مستمرة في أدوات الإنتاج» سعياً وراء قيمة زائدة أعلى، وبالتالي ربح أعلى.

ومع ذلك، يخلق هذا تناقضاً بالنسبة لرأس المال. ففي معظم الأحيان، ينطوي التقدُّم في التقنيات على دمج آلات جديدة وموادَّ أكثر تكلفة في عملية الإنتاج. وهكذا، يزداد رأس المال الثابت «أي المَصنَع والآلات والمعدّات الأخرى والعناصر المساعدة كالطّاقة وغيرها» مقارنةً بالعمل الحي، وهذا التناسب بينهما هو ما يُطلق عليه ماركس التركيبَ التقني والتركيبَ العضوي لرأس المال، أيْ نسبة رأس المال الثابت إلى العمل الحي. ولمّا كان، بحسب ماركس، مصدرُ كلّ قيمة، وبالتالي كلّ قيمة زائدة، هو العمل الحي، فإنّ رأس المال عندما يسعى إلى زيادة القيمة الزائدة، فإنه يُقصي من عملية الإنتاج مصدرَ القيمة نفسه، أكثر فأكثر، أيْ العمل الحيّ.

إنّ معدّل الربح يساوي نسبة القيمة الزائدة «بَسط الكَسر» إلى إجمالي رأس المال «مَقام الكَسر». ولأنّ رأس المال الثابت «الآلات، إلخ» يزداد بوتيرة أسرع من وتيرة زيادة العمل الحي، ولأنّ أيّ كمية مُحدَّدة من العمل الحي لا يمكنها إلّا أنْ تُنتجَ كميةً مُحدَّدة من القيمة الزائدة، فإنّ تزايد مَقامَ الكَسر «في النِّسبة» يكون أسرع من تزايد البسط، ممّا يُؤدّي إلى انخفاض معدّل الربح. و«التسابق» بين البسط والمقام يُحسَم «في فترة زمنية محدود» بناءً على أيّهما ينمو أسرع خلال تلك الفترة: إنتاجية العَمل أم التركيب العضوي لرأس المال. ولكن مع ازدياد الاستثمار اللازم لاستخراج قيمة زائدة إضافية مع تطور التكنولوجيا تاريخياً، سيتغلّب، في نهاية المطاف، التركيب العضوي على الاتجاه المعاكس، وسيبدأ معدّل الربح في الانخفاض.

قانونُ ميل معدَّل الربح نحو الانخفاض مع تعقُّد التركيب العضوي لرأس المال يؤكّد نفسَه كقَدَرٍ لا رادَّ لَه

المستوى الثاني لقانون انخفاض الربحية

ينبع التفسير الثاني ليس من منظور علاقات الإنتاج بين رأس المال والعمل، بل من منظور ديناميكيات المنافسة بين رؤوس الأموال. هناك عوامل عديدة ومختلفة تُحدِّد من سينتصر من بين المتنافسين. ما يهمّنا عملياً على المدى الطويل هنا هو المنافسة السِّعرية القائمة على التغيير التقني. فمن أجل التفوُّق على منافسيها، ستبتكر الشركة تقنيّةً أو طريقة إنتاج جديدة تزيد إنتاجيّة قوّتها العاملة. هذا يعني أنّ القيمة الفردية لسلع الشركة «أو خدماتها» ستكلّف كمية أقل من العمالة مقارنة بالسلع «أو الخدمات» المماثلة لمنافسيها، ممّا يسمح لها بخفض سعرها. وهذا يضع منافسي الشركة في مأزق: إمّا أنْ يستمرّوا في فرض سعرهم السابق نفسه، ممّا سيؤدي إلى هجرة المشترين إلى منافسهم الذي يمكنه تقديم السلعة نفسها بالجودة نفسها «أو ربما أجود» بسعر أقل، أو سيتعيّن عليهم خفض أسعارهم بطريقة مماثلة، ما يعني تكبّدَهم لخسائر. لذلك، على المدى الطويل، لا يوجد مخرج للشركات الأخرى في صراع البقاء سوى اعتماد التقنية نفسها «أو حتى أفضل منها إذا توفّرت». وبمجرد تحقيق ذلك، يمكن لجميع الشركات خفض أسعارها إلى المستوى نفسه.

ما عواقب هذا التقدّم في القوى الإنتاجية؟

هذه العملية تضطرّ جميع الشركات إلى زيادة الإنفاق على السلع الرأسمالية «الآلات، والمعدّات، والمواد الجديدة، إلخ» مع بقاء مستوى الأرباح بالمقارنة مع التكاليف الإضافية اللّازمة للتحديث. والنتيجة، على المدى الطويل، هي انخفاض معدّل الربح.

بالنسبة للرأسمالي، فإنّ هدف الإنتاج هو الحصول على أعلى قيمة زائدة «وبالتالي أعلى ربح» من مقدار معيَّن من رأس المال في ظل ظروف معيَّنة. وبالتالي، فإنّ انخفاض معدل الربح سيجعل الرأسماليين أقلّ رغبة في استثمار رأس مال جديد «أي في مراكمة رأس المال» بالوتيرة السابقة نفسها. وهذا يعني الافتقار إلى قيمة زائدة كافية لمواصلة إعادة الإنتاج الموسَّع. وهكذا كشَفَ لنا ماركس أحدَ أسرار تباطؤ الاقتصاد الرأسمالي ووقوعه في الأزمات. «يتبع في الجزء الثالث».

رسائل خطيرة على خلفية إقالة مستشار الأمن القومي الأمريكي

اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراراً بإقالة مستشار مكتب الأمن القومي ونائبه، وكلّف وزير الخارجية ليكون قائماً بأعمال المكتب، الخطوة وإن بدت مألوفة إلا أنّها تحمل دلالات خطيرة، وخصوصاً مع ما يتوفر من معلومات عن خلفية قرار ترامب الذي ترافق مع العمل على عدد كبير من الملفات حساسة بالنسبة للولايات المتحدة.

■ علاء أبوفرّاج

اتخذ ترامب يوم الخميس 1 أيار الجاري، قراراً بإقالة كل من مايكل والتز ونائبه أليكس وونغ، ورشح الرئيس والتز ليكون سفيراً لواشنطن في الأمم المتحدة، لكن الطبيعة الحساسة لمكتب الأمن القومي، وحقيقة أن ترامب كان صاحب قرار تعيين والتز في هذا المنصب شغلت حيّزاً كبيراً من التحليلات المنشورة.

«سيغنال غيت» أم أكثر؟

تحدّثت الصحافة الأمريكية قبل أسابيع عن فضيحة عرفت باسم «سيغنال غيت» حيث أنشأ المستشار مجموعة على تطبيق المراسلة «سيغنال» ضمّت نائب الرئيس جاي دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، ووزير الدفاع بيت هيغسيث، وآخرون، استخدمها والتز لمناقشة خطط وزارة الدفاع لشن هجمات جوية على «أنصار الله» في اليمن، ثم ارتكب مستشار الأمن القومي الأمريكي «خطأً» قاتلاً بإضافة رئيس تحرير مجلة «اتلانتك» جيفري غولدبرغ إلى المجموعة، مما مكّن الأخير من الاطلاع على وثائق سرية، ليتحمّل والتز المسؤولية لاحقاً، ويقر بإنشائه للمجموعة مرجّحاً أن «يكون قد حفظ رقم هاتف الصحفي على هاتفه وهو يظنّه شخصاً آخر»!

الفضيحة كانت ضخمة، وخصوصاً أن التطبيق لا يُعد آمناً وغير مسموح استخدامه لأغراض رسمية، أو معلومات تتسم بالسرية، وهذا ما يتناقض مع تصريحات المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلي التي قالت: إن تطبيق سيغنال مُعتمد للاستخدام الحكومي، وهو مُثبّت على الهواتف الحكومية، لكن سجالات كثيرة ظلّت ترافق استخدام هذا التطبيق وأمثاله، ما دفع الحكومة لوضع ضوابط لاستخدامه لم يلتزم بها والتز.

لكن ما جرى تسريبه في جريدة واشنطن بوست قدّم إجابات أدق، فبالرغم من الفضيحة، لم يخسر والتز منصبه، لكن مسألة أخرى كان هي السبب، وهو أن الرئيس الأمريكي على يقين بأن مستشار الأمني كان ينسّق مع رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو بشأن سيناريوهات لتوجيه ضربة لإيران، وأنّه عقد مع نتنياهو لقاءات سريّة مكثّفة ناقش فيها الإثنان بشكل مفصل ضرب إيران، وهو ما بدا واضحاً للرئيس حين التقى نتنياهو في شباط الماضي، حيث ظهر له أن قناعة مستشار الأمن القومي كانت مطابقة لقناعة نتنياهو بإن «الوقت حان لضرب إيران». وأضافت «واشنطن بوست» إن والتز «أراد أن يأخذ السياسة الأمريكية في اتجاه لم يكن ترامب مرتاحاً له، لأن الولايات المتحدة تحاول التوصل إلى حل دبلوماسي».

من جانبه، وجد رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نفسَه مضطراً لنفي هذه التسريبات، وقال: إنه لم ينسق مع والتز، وذكر بيان مكتب نتنياهو بشكل مفصل اللقاءات المعلنة التي جمعت بين الاثنين، ورغم إقرار الأخير بأنّه التقى مستشار الأمن القومي قبل اللقاء مع ترامب، إلا أنّه نفى أن يكون ناقش معه سيناريوهات عمل عسكري ضد إيران!

ضربة جديدة لـ «إسرائيل»

إن إقالة والتز، وبغض النظر عن ملابساتها تحمل رسائل في اتجاهين، الأول: يرتبط بـ «إسرائيل» والثاني: يرتبط بالصراع داخل مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، فهذه الإقالة هي الأولى في ولاية ترامب الثانية لمسؤول رفيع، وبمجرد تداول تسريبات واشنطن بوست، يبدو واضحاً أنّ الرئيس الأمريكي يرى دوراً «إسرائيلياً» مناقضاً لتوجهاته، وهو عازم على الرد، فكانت جريدة نيويورك تايمز قالت في شهر نيسان الماضي: إن ترامب «أحبط خطة [إسرائيلية] لضرب موقع نووي إيراني» كانت تتطلب دعماً أمريكياً لتنفيذها. وبدلًا من ذلك، دفع باتجاه التفاوض مع إيران على برنامجها النووي، ويبدو وضوحاً إدراك ترامب أن في داخل إدارته من يشاطرون «إسرائيل» توجهها نحو التصعيد، وهو ما لا يتفق مع ضرورات المرحلة بحسب رؤية ترامب.

من المرجّح أن نعرف أكثر عن طبيعة التحركات الأمريكية القادمة خلال زيارة ترامب المرتقبة إلى منطقة الشرق الأوسط في أواسط شهر أيار الجاري،

في الوقت نفسه، يعمل ترامب منذ توليه الرئاسة على إحداث تغييرات كبيرة في مؤسسات الدولة، وينفذ عملية إعادة هيكلة واسعة تحت ذرائع مختلفة من نمط «خفض النفقات»، إلا أن مراقبة خطوات ترامب في هذا الخصوص توضّح وجود محاولة لمركزة اتخاذ القرار، وتقويض قدرة «الموظفين البيروقراطيين» على التأثير في آليات اتخاذ القرار. فما يثير الاهتمام في قرار ترامب الأخير هو أنّه أوكل مهمة إدارة مكتب الأمن القومي إلى وزير الخارجية ماركو روبيو على أن يحتفظ بحقيبة الخارجية، وهي حالة نادرة في تاريخ المكتب الذي جرى استحداثه في عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام 1947. والجدير بالذكر، أن روبيو المقرب من الرئيس ترامب، بات يشغل اليوم 4 مهام حساسة، فبالإضافة لما سبق يدير الآن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» والأرشيف الوطني.

إذا ما أعدنا ترتيب الأفكار، نرى أن التقديرات حول وجود شرخ في العلاقة الأمريكية–«الإسرائيلية» باتت مدعّمة بالكثير من الدلائل، فبالنسبة للكيان تتصرف الإدارة الأمريكية الحالية وفقاً لاستراتيجية تعيد فيها التموضع الأمريكي باتجاه الداخل، ويسعى ترامب لمنع «إسرائيل» من إعاقة هذا التوجه الذي يرى فيه الفرصة الأخيرة لنجاة الولايات المتحدة، فالكيان الصهيوني يرى مستقبله على المحك فعلاً، إذ أن مسعى الرئيس الأمريكي لإعادة الاتفاق مع طهران على البرنامج النووي من شأنه أن يفكك ما كان الكيان يراهن عليه لتفجير المنطقة، وهم لذلك يعملون ليل نهار داخل أجهزة اتخاذ القرار الأمريكية، وتحديداً تلك التي تختلف مع ترامب بهدف دفع الأمور باتجاه متناقض، عبر توريط وخلق ذرائع جديدة تفرض على ترامب تأخير خطته، وهو ما يفسر سلوك الأخير منذ وصوله إلى الرئاسة، وتحديداً أحاديثه عن «الدولة العميقة» إذ يعمل ترامب على تفكيك الكثير من الأجهزة القائمة ويعيد هيكلتها ما يضمن له سلاسة أكبر في اتخاذ القرار بالسرعة المطلوبة.

لا شك أن المشهد يتطور بسرعة، ومن المرجّح أن نعرف أكثر عن طبيعة التحركات الأمريكية القادمة خلال زيارة ترامب المرتقبة إلى منطقة الشرق الأوسط في أواسط شهر أيار الجاري، فبحسب موقع «أكسيوس» لا توجد نيّة لدى الرئيس الأمريكي لزيارة «إسرائيل» خلال هذه الجولة، بل سيزور السعودية وقطر والإمارات، وسيعقد قمّة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ونقل المصدر ذاته عن مسؤولين: إن ترامب لا يحمل أي مبادرات جديدة ترتبط في غزة، ما يمكن تفسيره على أنّه ضغطٌ إضافيٌ على نتنياهو، الذي لم يستجب بعد لمطالب الرئيس الأمريكي.

هل سيكون مقترح رفع الإنفاق في «الناتو» بداية طريق تفككه؟

قدّم الأمين العام الجديد لحلف شمال الأطلسي، مارك روته اقتراحاً لزيادة الإنفاق الدفاعي من قبل دول الناتو، وذلك في ظل ضغط الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يُطالب برفع الإنفاق إلى 5% كشرط واضح لمواصلة الالتزام الأمريكي بأمن أوروبا.

■ عماد بيضون

جاء اقتراح روته قُبيل انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي المقررة في هولندا بين 24 و26 من شهر حزيران القادم في أجواء تتسم بالغموض وعدم اليقين في ظل الحديث الأمريكي عن إمكانية انهاء عملية تمويل الناتو أو تقليص الإنفاق، وجاء الاقتراح في خضم موجة نقاشات واسعة داخل أروقة الناتو، لزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، و1,5% أخرى للإنفاق الأمني الواسع، حسب مقترح الأمين العام الجديد.

شروط إنشاء الحلف والزعامة الأمريكية للعالم

عند إنشاء حلف الناتو كتحالف عسكري وصيغة أمنية مكملة لمشروع مارشال للتعافي الاقتصادي وإعادة إعمار القارة الأوروبية، جاء موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي، ولاحتواء الحركات الشيوعية في القارة الأوروبية، وكانت الولايات المتحدة هي الممول الأكبر للحلف. إذ تحمّلت الولايات المتحدة في الخمسينات وحتى الثمانينات ما بين 60% إلى 70% من النفقات العسكرية الإجمالية للحلف، وحصلت أمريكا بموجب هذا التمويل على صك اعتراف بها كقوة رئيسية في العالم، بالإضافة لامتيازات أخرى حصدتها بعد الحرب، منها: اعتبار الدولار عملة الاحتياط الرئيسة في العالم، والحلول مكان الاستعمار التقليدي القديم والسيطرة على مراكز نفوذه، مقابل نزول الاستعمار الأمريكي الحديث مكانه، تاريخياً بالنسبة لأي استثمار رأسمالي كانت العملية مربحة للأمريكيين. ورغم ازياد المساهمة الأوروبية في الناتو، إلا أنها بقيت أقل بكثير من المساهمة الأمريكية، فالنسبة للأوروبيين تم تسديد الثمن سياسياً واقتصادياً من خلال تنصيب الأمريكيين زعماءَ على العالم.

نقض الأمريكيين لروح تحالف الناتو

تعكس مطالب الأمريكيين في «تحمّل المسؤولية المشتركة عن الأمن» مسارين. **الأول:** أن الأمريكيين ينقضون وعودهم للقارة الأوروبية للأمن مقابل الزعامة. **الثاني:** يعكس ميلاً أمريكياً للتخلي عن الزعامة العالمية في ظل واقعية سياسية تنتجها أمريكا في استيعاب ميزان القوى الاقتصادي والسياسي والعسكري الناشئ عن انخفاض معدلات الإنتاج الحقيقي في أمريكا.

صراع الضرورات والامكانيات

في ظل علم الولايات المتحدة الأمريكية بعدم وجود إمكانية واقعية لرفع التمويل إلى 5% بالنسبة للناتج بالنسبة للشركاء الأوروبيين وكندا، إلا أنها تفرضه كشرط على المؤتمر القادم.

ورغم مرور عقد تقريباً على تحديد هدف إنفاق دفاعي بنسبة 2% من الناتج المحلي، لا تزال بعض الدول الأوروبية غير ملتزمة به. ووفق بيانات الناتو، فإن 22 فقط من أصل 32 دولة عضو في الحلف حققت هذا الهدف، بينما لا تزال دول مثل: إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، والبرتغال دون 1,5% أما دول خط المواجهة، مثل: بولندا ودول البلطيق فتتجاوز 2% بل وتقترب من 4%. كما هو الحال في بولندا.

تعاني الصناعة الدفاعية الأوروبية من قدرات إنتاجية محدودة وبيروقراطية معقدة، وتتنافس بدلاً من أن تتكامل، كما هو الحال في تكرار مشاريع الدبابات والطائرات. وهي عاجزة عن زيادة الإنتاج السريع للأسلحة والذخائر، وضعيفة في الإنفاق على البحث والتطوير العسكري مقارنةً بالولايات المتحدة أو حتى الصين. كما أن كثيراً من الصناعات تعتمد على مكونات مستوردة، ويزيد نقص المواد الخام والمعادن النادرة من الكلفة ويؤخر الإنتاج. ولا توجد إرادة سياسية أوروبية موحدة.

ضمن هذا الواقع تبقى القدرة الأوروبية على الوصول إلى 5% محل شك كبير، فاقتصادياً، من الصعب على معظم الدول الأوروبية رفع إنفاقها بـ 2–3% إضافية من ناتجها القومي دون تقليص برامج اجتماعية أو رفع الضرائب. وسياسياً، لن يمر بسهولة في برلمانات أوروبية تميل إلى النزعة السلمية. أما هيكلياً، فلن تتمكن الصناعات الدفاعية من امتصاص تلك الأموال بسرعة لتحولها لعتاد عسكري.

يمكن القول، بإن أوروبا ليست جاهزة حالياً للوصول إلى 3,5% ناهيك عن 5% وهي بحاجة إلى إصلاحات في الصناعات الدفاعية، وزيادة الاستثمارات المشتركة، وشراكات مع القطاع الخاص لتسريع الابتكار الدفاعي. إن مقترح مارك روته قابل للتسويق دبلوماسياً، لكنه غير قابل للتطبيق العملي الكامل في المدى القصير. لذلك، سيكون من الأجدى لأوروبا التوجه نحو كفاءة الإنفاق بدلاً من رفع نسب الإنفاق فقط.

الأوروبيين يحضرون أنفسهم لما بعد عصر الإنفاق الأمريكي

في ظل عدم واقعية المطالب الأمريكية التعجيزية في تحقيق نسب التمويل المرتفعة واستعداداً للقمة القادمة، أفادت عدة دول بالفعل بما تعتقد أنه سيناقشه المندوبون. ووفقا لقناة الجزيرة، تأمل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ودول الشمال الأوروبي في صياغة خطة متعددة السنوات لإدارة تخفيضات التمويل في حالة انسحاب الولايات المتحدة من الناتو. وبموجب هذه الخطة، ستساهم الدول الأوروبية بمزيد من التمويل للمنظمة، لأن الولايات المتحدة تساهم بنسبة 15% من ميزانية الدفاع اعتباراً من عام 2025. ووفقاً للمصدر ذاته، سيقترح الناتو خطة تطلب من أوروبا وكندا «تعزيز مخزوناتها من الأسلحة والمعدات بنسبة 30%» وسيتم ذلك وسط حالة عدم اليقين الحالية بشأن الدور المستمر للولايات المتحدة في مساهمة الناتو. إذاً، لن تقبل الولايات المتحدة بالبقاء كممول رئيسي بالناتو، ما قد يدفع الدول الأوروبية إلى البحث من جديد عن طريق أخر فما تقوم به أمريكا قد يدفع كثير من الدول الأوروبية للبحث عن اتفاقيات جماعية أو فردية مع روسيا والصين، فهذا التراجع الأمريكي قد يكون الفرصة الأخيرة للاوروبيين للبحث عن طريقهم الخاص.

المقاومة اليمنية: نحن هنا... وموجودون أكثر من أي وقتٍ مضى!

رغم العمليات العدائية العسكرية الأمريكية الكبيرة والعنيفة على اليمن طيلة الفترة السابقة، ورغم الحصار الحاد المطبق عليها، تثبت اليمن مجدداً فشل هذا النهج، وتثبت قوتها بشكل أكبر، بل وبنوعية أعلى.

■ ملاذ سعد

استهدفت المقاومة اليمنية يوم الأحد مطار بن غوريون في مدينة يافا المحتلة، بصاروخ باليستي فرط صوتي مُحمل برأس حربي كبير، وتمكن الصاروخ من اختراق وتجاوز 4 طبقات دفاع جوي من بينها منظومتي الدفاع ثاد الأمريكية وحيتس «الإسرائيلية» وأصاب هدفه في قلب المطار، وباعتراف الإعلام «الإسرائيلي» بكل ذلك حيث لا يمكن إنكاره، وذكرت القناة 12 «الإسرائيلية» أن الرأس الحربي «كان كبيراً للغاية مما تسبب في موجة انفجارات هائلة»، وقد تبنت جماعة أنصار الله «الحوثيون» هذا الهجوم.

تسبب الهجوم بوقف الرحلات القادمة والمغادرة للمطار، وفتح الجيش «الإسرائيلي» تحقيقاً بالحادث وحول «فشل» اعتراض الصاروخ اليمني، وقال الإعلام «الإسرائيلي»: إن القيادة الأمنية قلقة من هذا الإخفاق، ووفقاً لموقع «والا» تسبب الهجوم بإلغاء اجتماع كان مقرراً للمجلس الوزاري الأمني المصغر، وتأجيله.

يعطي هذا الهجوم عدة رسائل، ولعل من أهمها: تصفير كل ما يقال من تأثيرات العمليات العسكرية الأمريكية الأخيرة، بل وتصعيد جديد ونوعي آخر يمثل تهديداً صريحاً لـ «إسرائيل»، فكم تمتلك اليمن مخزوناً من هكذا صواريخ لا تتمكن الدفاعات الجوية، وأكثرها تطوراً، من إيقافها؟ وهل هي من أكثرها قوة وتأثيراً أساساً؟ ولعل الرسالة الأهم هي: تأكيد اليمنيين على ثباتهم وحضورهم في المشهد، رغم كل ما يتعرضون له، وكل التهديدات التي تطالهم.

بالنسبة للولايات المتحدة و«إسرائيل» فإنهما يدركان أنه لا يمكن تحييد المقاومة اليمنية أساساً دون عمل عسكري واسع وبرّي بالدرجة الأولى، إلا أن مثل هكذا عمل بعيد جداً وغير ممكن، فضلاً عن أنه باهظ التكلفة من الناحية المادية والبشرية على حد سواء، وأخيراً، غير مضمون، وله تداعيات إقليمية وسياسية كبيرة جداً، لا تستطيع الولايات المتحدة مجاراتها، أما بالنسبة للكيان الصهيوني فلن يكون بمقدوره فعل شيء دون الولايات المتحدة أكثر من الذي يفعله أساساً، وهذا أحد تعبيرات أزمته الوجودية الحادة.

الملف النووي الإيراني والهوس الصهيوني

حدثت خلال الأسبوع الماضي ثلاثة انفجارات كبيرة متفرقة في إيران، وهجوم الكتروني واسع، وذلك بالتوازي مع إجراء جولات المفاوضات النووية الإيرانية الأمريكية، في مسقط بوساطة عمان.

■ يزن بوظو

يتضح يوماً تلو الآخر، وجود تباين بالرؤى بين الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل»، ومن الممكن القول: إنه بات لكل منهما استراتيجية مختلفة قد تزيد التباعد بينهما بمرور الوقت.

بالنسبة لـ «إسرائيل» و«حربها الوجودية»، يُعد أي تقدم لصالح إيران بمثابة خطوة قاتلة للكيان، فكيف الحال بالملف النووي الإيراني نفسه؟ فبعد كل التهديد والوعيد الإعلامي الأمريكي لإيران خلال الأشهر السابقة، ها هي تجلس مع طهران حول طاولة واحدة، لبحث الملف، وكيفية الوصل لحلول وسط.

من له المصلحة بالإسراع أكثر؟

لم ولن تكون هذه المفاوضات سلسة أو سهلة بطبيعة الحال، وتحاول الولايات المتحدة رفع سقف مطالبها قدر الإمكان، وبالمقابل، تظهر طهران ثباتاً على مواقفها، وتأنّيها وصبرها بالوقت نفسه، فلا شيء تخسره، وما من ضغوط أعلى من المفروضة عليها أساساً، بالمقابل، تظهر الولايات المتحدة بوصفها الطرف الذي يسعى للتوصل لاتفاق بأسرع ما يمكن، وذلك للحفاظ على علاقات جيدة إلى حد ما مع المنطقة ككل، وتكمن أزمتها هنا بالضبط، بين الحاجة للإسراع بهذا الأمر، وتحقيقه بأقل الخسائر الممكنة لها ولحليفها «الإسرائيلي» أيضاً.

أما طهران، التي يمضي إنتاجها النووي على قدمٍ وساقٍ أساساً، وتحسن وتطور من علاقاتها مع جيرانها الإقليميين بشكل مطّرد، وعلى رأسهم السعودية وتركيا ومصر، خلافاً لكل الطموحات الأمريكية السابقة، بإدامة الفوالق وتعميقها بينهم، لا تبدي إشارة بحاجتها لإبرام اتفاق بسرعة، وذلك رغم حاجتها له، ولرفع العقوبات بطبيعة الحال، لكن ضمن شروطها ومصالحها، وهي مدركة لموقف واشنطن.

الهوس الصهيوني

أمام هذه الصورة العامة، يرى الكيان الصهيوني نفسه وحيداً، وبعيداً، ضمن محيط يتقارب بمصالحه مع بعضه خلافاً له، ومن جهة أخرى يتقارب مع الولايات المتحدة وإن بشكل بطيء، ومن جهة ثالثة أن مسار المفاوضات الإيرانية الأمريكية باستمراره ووفق الإشارات الحالية لن يفضي إلا إلى الاعتراف بحق إيران بإنتاج الطاقة النووية ورفع العقوبات عنها، وبالنتيجة زيادة وزنها وقوتها الإقليمية المواجهة له.

ومن ذلك يسعى الكيان ما بوسعه لضرب مسار المفاوضات، سواء إعلامياً وسياسياً بتأثيره على دوائر الحكم الأمريكية، أو عسكرياً بعملياته التخريبية داخل ايران، التي لا يمكن الجزم بها طالما لم تصدر أية أدلة أو اتهامات رسمية بها، إلا أن توقيت الانفجارات الثلاثة الكبيرة الأخيرة خلال الأسبوع الماضي: انفجار مرفأ بندر عباس في مدينة رجائي، وانفجار شركة إنتاج بارود بمدينة أصفهان، وانفجار محطة للكهرباء بمدينة مرج غربي طهران، فضلاً عن الإعلان عن هجوم الكتروني كبير على البنية التحتية، كل ذلك ليس مصادفة، وخاصة بتوقيته المرافق لاجتماعات المفاوضات في مسقط، أما عدم توجيه ايران أصابع الاتهام للكيان، وإرجاعها كلها لـ «الإهمال» فذلك ربما يرجع لحسابات إيرانية داخلية، ولعل أهمها هو: عدم الوقوع بفخ الانجرار للتصعيد الصهيوني.

وكانت نتيجة هذه الأحداث تأجيل الجولة الرابعة التي كان من المقرر أن تجري يوم السبت في روما بإيطاليا، لأسباب «لوجستية وفنية»، إلا أن الموقف الأمريكي القائل بأن الموعد «لم يكن مؤكداً أصلًا» يشير إلى أن من أجّله هو الطرف الإيراني نفسه، وهو ما يضغط على واشنطن، ويعطي رسالة واضحة أن استكمال هذا الطريق يتطلب لجم الكيان بشكل أفضل.

ما مدى جدية التهديد بعقوبات جديدة وعمل عسكري؟

فيما يبدو أنه ردٌ على السلوك الإيراني، وتأجيله، ومحاولة لرفع وزن واشنطن في المفاوضات، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على عدة شركات إيرانية، وهدد الرئيس الأمريكي يوم الخميس 1 أيار بفرض إجراءات عقابية على كل من يشتري النفط أو المواد البتروكيماوية من إيران، وجدد تحذيره باللجوء إلى العمل العسكري بحال لم تنجح المحادثات الجديدة، وهو ما يعطي إشارة أخرى واضحة بمن يسعى مسرعاً لإنجازها.

التحذير باللجوء إلى العمل العسكري، و«التهديد» بعقوبات على من يشتري موادً إيرانية، لا تتعدى كونها فقاعات إعلامية قديمة جديدة مكررة، وهي رسائل «قوة» للداخل الأمريكي و«الإسرائيلي» على حد سواء بالدرجة الأولى، ورسماً لصورة تظهر المحادثات، وأي اتفاقات محتملة مستقبلاً وكأنها جرت من موقع قوة أمريكي، إلا أن كلاً من إيران و«إسرائيل» يدركان أن الواقع غير ذلك، لنرى الأولى تمضي بتأنٍّ وتحقق تقدماً بالنقاط، بينما الثانية يجن جنونها وتستعر مؤكدة: «حرب وجودية على 7 جبهات!».

بيان من تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»

تتواصل منذ مساء يوم أمس الثلاثاء 29 نيسان، وحتى اليوم، اشتباكات عنيفة على مداخل بلدة أشرفية صحنايا وضمن بعض شوارعها الأساسية، ناجمة عن هجوم مجموعات مسلحة متطرفة وغير معروفة التبعية على البلدة تحت ذرائع وشعارات طائفية، علماً أن الشهداء الذين ارتقوا حتى الآن، ينتمون لكافة مكونات البلدة المتنوعة في انتماءاتها، ومن بينهم عناصر من الأمن العام كانوا موجودين على مداخل البلدة. وما يزال أهالي صحنايا وأشرفية صحنايا وهم بمئات الألوف ملتزمين بيوتهم وغير قادرين على مغادرتها في ظل الاشتباكات المتواصلة.

إن صاحب المصلحة الأولى في حالات الانفلات الأمني والعنف الطائفي المتنقل هو العدو «الإسرائيلي» الذي أعلن صراحة عبر وزير ماليته المتطرف سموتريتش أنهم لن يتركوا سورية إلا وهي «مقسمة».

وفي هذه الأوضاع، فإن المسؤول عن ضبط هذا الانفلات بالدرجة الأولى هو السلطة القائمة، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين وعن قمع وعزل الاتجاهات المتطرفة سواء كانت ضمن المجتمع أو ضمن صفوفها، والطريقة الأساسية للارتقاء لمستوى المسؤولية هذه هو مد اليد للسوريين والاستقواء بهم عبر مشاركتهم مشاركة حقيقية في شؤون بلادهم بعيداً عن العقليات الطائفية الضيقة.

إننا في تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»، وحيث بينت الأشهر السابقة أن الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الحكومة القائمة لم ترتق للمستوى المطلوب للحفاظ على السلم الأهلي، ولمنع الاقتتال الطائفي، وإذ نطالب السلطة القائمة بتحمل مسؤوليتها تجاه أرواح المواطنين السوريين في مختلف مناطق سورية، وأن تقطع الطريق على مجازر جديدة يمكن أن تقع إن لم يوضع حد للمتطرفين بشكل سريع، فإننا ندعوا الحكومة القائمة للإعلان الفوري عن وقف القتال في كافة المناطق، والدعوة لعقد مؤتمر وطني عام يشارك فيه ممثلون عن كافة القوى السياسية والمدنية والاجتماعية السورية على امتداد الخريطة السورية.

إن المخرج الوحيد من دوامة العنف والدماء، كان وما يزال عبر تنفيذ الحل السياسي الشامل عبر المؤتمر الوطني العام وعبر حكومة وحدة وطنية شاملة، وبما يحقق روحية القرار 2254 التي يشكل حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه جوهرها الأساسي.

ختاماً يرى تحالف تماسك أن كل تأخير في المضي نحو الحل الشامل، سيزيد من المخاطر التي تهدد السلم الأهلي، وسيدفع للمزيد من سفك الدماء الذي تتحمل مسؤوليته الحكومة بصفتها الضامن للأمن والاستقرار والسلم الأهلي.

■ دمشق 30 نيسان 2025

ما هي خيارات الدول الفقيرة المثقلة

تخيّل دولة منخفضة الدخل. تعاني من عبء ديون ثقيل، وتحاول منذ عقود اللحاق بركب الدول الغنية، لكن دون جدوى، والسبب الرئيسي هو ذلك الدين الذي يحيط بعنقها كطاحونة ضخمة. وفي الوقت ذاته، تنفق المزيد والمزيد من مواردها الشحيحة للتعامل مع آثار تغيّر المناخ، من ارتفاع مستويات البحار إلى العواصف العاتية - وهي أزمة لم تساهم في خلقها إلا بنسبة ضئيلة. تواجه هذه الدولة الآن نسخة أرضية من «مشكلة الأجسام الثلاثة»*. هذه الأجسام الثلاثة: الديون، والتنمية، وتغير المناخ، تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها.

■ جون فيفير
ترجمة: قاسيون

يقدّم العالم الغني حلاً خاصاً به لهذه المشكلة المعقّدة. فقد قرر المجتمع الدولي أن على جميع الدول أن تخفض انبعاثاتها من الكربون. ومن أجل إنجاح انتقاله إلى مصادر الطاقة النظيفة، دخلت الدول الغنية في مفاوضات مع الدول التي تملك رواسب كبيرة من المعادن الهامة لتأمين هذه المواد الخام لمصانع البطاريات والألواح الشمسية التابعة لها.

في المقابل، لم تقدّم الدول الغنية سوى القليل من تخفيف عبء الديون، وبدلاً من ذلك، طوّرت «أدوات» جديدة، مثل: مبادلات «الديون مقابل المناخ» بهدف خفض الانبعاثات. هذه الأدوات، رغم فائدتها المحتملة، لا تُحدث فرقاً كبيراً في تخفيض الانبعاثات، لأن الدول المشاركة ليست من كبار الملوّثين، ولا في تقليص الديون، لأن المبالغ المتداولة لا تزال متواضعة.

بناءً على هذا الحل الجزئي، لن تنال الدولة منخفضة الدخل راحة تُذكر. وإذا كانت تعتمد على الوقود الأحفوري وبنيته التحتية بشكل كبير، سيصبح من شبه المستحيل استخدام هذه الأدوات لتحقيق قفزة تنموية، وهي ملتزمة في الوقت ذاته بتعهدات طوعية للوصول إلى الحياد الكربوني.

قد تكون من الدول المحظوظة التي تمتلك بعض المعادن المطلوبة بشدة، مثل: الليثيوم والنيكل والكوبالت، الضرورية للتحول نحو الطاقة النظيفة في الدول الثرية. يمكن لها جني بعض المال من بيع هذه المواد، ولكن فقط كمزوّد للمواد الخام. فالعالم الغني يستخدم اتفاقيات التجارة الحرة وحقوق الملكية الفكرية لتقييد نقل التكنولوجيا ومنع غيره من التقدّم في سلسلة القيمة: أي تكرير الخامات، أو صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية. هذه الدولة عالقة، لا تستطيع دخول اقتصاد الطاقة النظيفة إلا من الباب الخلفي، وفي الوقت ذاته، لا يُسمح لها باستخدام الوقود الأحفوري لتأمين نموها، إنّها تغرق في الديون.

في مقال رأي نُشر عام 2021: «تمتلك الدول الغنية احتكاراً لصنع القرار في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتملك أغلب القوة التفاوضية في منظمة التجارة العالمية، وتستخدم نفوذها كدائنين لفرض السياسات الاقتصادية على الدول المدينة، وتسيطر على 97% من براءات الاختراع في العالم... وتستغل الدول الغنية والشركات الكبرى هذه السلطة لتخفيض أسعار العمل والموارد في الدول الفقيرة، مما يتيح لها تحقيق مكاسب صافية من خلال التجارة».

لكن لدى الدول منخفضة الدخل بدائل أخرى.

العمل ضمن النظام

في حزيران 2024، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن الوقت قد حان لكي يسهم «عرّابو فوضى المناخ» بأموالهم في حل المشكلة التي تسببوا بها، وذلك من خلال فرض «ضريبة على الأرباح غير المتوقعة Windfall Tax» التي تجنيها شركات النفط والغاز والفحم. يبدو الاقتراح منطقياً: معالجة أزمة المناخ تتطلب تريليونات الدولارات، وشركات الوقود الأحفوري تحقق أرباحاً هائلة، لذا يبدو من البديهي أن نتبع نصيحة سارق البنوك الشهير ويلي ساتون ونذهب «إلى حيث يوجد المال».

لكن رغم عقلانيته، فإن هذا الاقتراح لا يُعد تغييراً جذرياً في النظام. فهذه الضريبة تعيد توزيع جزء من الأرباح، لكنها لا تقلل من إنتاج هذه الشركات للمواد الملوِّثة. بل قد تدفعها لزيادة الإنتاج لتعويض الضريبة وتحقيق هامش الربح نفسه. والأسوأ، أن هذا الطرح يربط الحل المالي لمشكلة الانبعاثات بمواصلة نجاح الشركات التي تسهم في زيادتها أصلاً.

إنّ التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم لا يعود إلى بعض السياسات الخاطئة أو الشركات الجشعة، بل إلى أزمة نظام نابعة من نموذج معين في التصنيع والزراعة، وإدمان على الاستخراج، وأنماط استهلاك مفرط في الدول الغنية. يصعب تخيّل نظام كهذا يقوم بإصلاح نفسه من تلقاء ذاته، تماماً كما لا يمكن لسيارة أن تصلح محركها أثناء القيادة.

إنّ التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم لا يعود إلى بعض السياسات الخاطئة أو الشركات الجشعة بل إلى أزمة نظام نابعة من نموذج معين في التصنيع والزراعة

قد ترد مؤسسات النظام الغربي- مثل صندوق النقد الدولي- بأن لديها بالفعل آلية مخصصة لهذه الغاية: «صندوق الصمود والاستدامة RST». لكنّ هذا الصندوق لا يقدم منحاً، بل قروضاً إضافية، تزيد من عبء الدين. صحيح أن شروطه أقل قسوة، ومخصصاته كبيرة.

هناك خيار آخر، هو «صندوق الخسائر والأضرار»، الذي خاضت الدول الفقيرة صراعاً طويلاً لإنشائه، وتمت الموافقة عليه في قمة المناخ «COP28» في دبي عام 2023. يهدف الصندوق لتقديم منح للدول الأكثر هشاشة لمساعدتها في التعامل مع آثار التغير المناخي. هذا يبدو واعداً، خصوصاً أنه لا يضيف إلى عبء الديون. لكن المبلغ المجمع حتى آذار 2025 لا يتجاوز 765 مليون دولار. وللمقارنة فقط، باكستان احتاجت 16 مليار دولار لإصلاح ما دمرته فيضانات 2022.

والأسوأ، أن هذا الصندوق يُدار حالياً من قبل البنك الدولي، أي أننا كمن وضع الثعلب في حظيرة الدجاج. يقول البنك بأنه تغير، لكنه ساهم في خلق هذه الأزمة من الأساس. تماماً كما قال العقرب للضفدع بعد أن لدغه في منتصف النهر: «آسف، لم أستطع المقاومة، فهذه طبيعتي». وكلاهما غرق، مما يجعل من القصة تشبيهاً بليغاً لعلاقة التبعية بين الدول الفقيرة والغنية في عصر أزمة المناخ.

في عام 2009، تعهدت الدول الغنية بتوفير 100 مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ بحلول عام 2020. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا في عام 2022، حيث تم جمع قرابة 116 مليار دولار. وحتى هذا الرقم- الذي تأخر سنتين عن الموعد- لا يفي بالغرض، إذ تُجمع التقديرات اليوم على أن الرقم الحقيقي المطلوب هو أقرب إلى 2،4 تريليون دولار سنوياً. ولا مفاجأة في أن ثلثي المبلغ الذي جُمع في 2021 جاء في صورة قروض، وليس منحاً.

يمرّ جزء من هذا التمويل عبر «صندوق المناخ الأخضر»، الذي بلغ رأسماله قرابة 13 مليار دولار في عام 2023، أي أكثر بكثير من صندوق الخسائر والأضرار. هذا الصندوق يمكنه تقديم منح، لكنه يمنح أيضاً قروضاً، وله ذراع تُعنى بالقطاع الخاص، هدفها «تحفيز تمويل المناخ الخاص» وهو وصف قد يخفي في طيّاته خطّة لتحويل يأس الدول الفقيرة إلى فرصة ربحية للمؤسسات الاستثمارية.

لذا، وبرغم كل هذه الأدوات الجديدة- وربما بسببها- لا تزال ديون الدول الفقيرة تصل إلى مستويات قياسية. فوفقاً لقاعدة بيانات نشرتها «مؤسسة تمويل التنمية الدولية» في 2023، يواجه مواطنو الدول منخفضة الدخل، أسوأ أزمة ديون منذ بداية تسجيل البيانات على مستوى العالم. في أفريقيا، على سبيل المثال: يذهب أكثر من نصف إيرادات الحكومات لسداد خدمة الديون، بينما يتعين على هذه الدول الإنفاق أكثر فأكثر لمواجهة آثار تغيّر المناخ. كيف يمكنها إذاً أن تلحق بركب الدول الغنية في هذه الظروف؟

بالديون لمواجهة تغير المناخ؟

في شباط 2025، اجتمعت عدة دول أفريقية لإطلاق «مبادرة قادة أفريقيا لتخفيف الديون»، حيث دعا الرئيس النيجيري السابق، أولوسيغون أوباسانجو، إلى تحرك عاجل، مشيراً إلى أن القارة تمر بأخطر أزمة ديون منذ 80 عاماً.

وأشارت مجلة «أفريكان بيزنس» في آذار 2025 إلى أن «ما يقرب من 60% من الدول النامية الأكثر عرضة لتغير المناخ، تواجه أيضاً مخاطر مالية كبيرة». واستناداً إلى بيانات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ذكرت المجلة، أن بعض المبادرات التي تمولها الدول الغنية– المسؤولة عن أكبر نسب من الانبعاثات الكربونية– تُعيد توجيه المليارات إلى هذه الدول نفسها.

تحوّل في النظام

لنتذكّر أنّنا نتحدّث عن دولة ذات دخل منخفض. ولنقل إندونيسيا، أي الاقتصاد السادس عشر عالمياً، والعاشر من حيث الانبعاثات الكربونية. يعود هذا المستوى من الانبعاثات لاعتمادها الكبير على محطات الفحم، والتي يبلغ عددها 254 محطة.

تواجه في الوقت نفسه آثاراً خطيرة لتغيّر المناخ– ليس في مستقبل نظري، بل في الحاضر. فـ70% من سكان إندونيسيا يعيشون في المناطق الساحلية، ويعانون من الفيضانات التي أصبحت شبه يومية. وتغرق عاصمتها جاكرتا تدريجياً، بل تتلاشى تحت مستوى سطح البحر، بحسب منتدى الاقتصاد العالمي، الذي توقع أن تختفي معظم أجزاء المدينة بحلول عام 2050. لهذا السبب، تنفق حالياً 45 مليار دولار لبناء عاصمة جديدة في غابات بورنيو.

إندونيسيا بحاجة ماسة إلى المال للابتعاد عن الفحم، وهو المصدر الذي تعتمد عليه بشدة، حتى إنّها أكبر مصدر له في العالم. لكن في الوقت نفسه، لديها أوراق رابحة أخرى: فهي المنتج الأول عالمياً للنيكل، المعدن الأساسي في بطاريات الليثيوم التي تشغل السيارات الكهربائية وغيرها.

لكنّها أيضاً غارقة في الديون: أكثر من 500 مليار دولار، ويُستخدم ما يقرب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لسداد هذه الديون. كانت عالقة في دوامة مألوفة: تستخرج النيكل وتبيعه، وتحصل على بعض العملات الأجنبية، لكن نصفها يُستهلك في سداد الفوائد. وفي الأثناء، تغرق جاكرتا.

لكنّ إندونيسيا قررت أن تغيّر اللعبة. فرضت حظراً على تصدير النيكل الخام، حتى لا تُحبس في قاع سلسلة القيمة كمصدر للمواد الخام فقط. واستقطبت استثمارات صينية لبناء مصانع تكرير ومعالجة النيكل لصناعة البطاريات، بهدف الاستفادة من القيمة المضافة محلياً. هذا ما يُعرف بـ«القومية الاقتصادية للموارد»، وهو مسار يستهدف الوصول إلى تصنيع البطاريات داخل إندونيسيا نفسها.

وهو المنطق نفسه الذي اعتمدته كوريا الجنوبية في ستينيات القرن الماضي، عندما أسست صناعة الصلب وشرعت في بناء السفن، مما مكنها من الانتقال من مستوى اقتصادي شبيه بغانا إلى أن تصبح من بين الاقتصادات الكبرى في العالم. لكن هذه المرة، الدول الغنية ليست مستعدة لفتح أبوابها لإندونيسيا.

فالاتحاد الأوروبي رفع دعوى ضد حظر التصدير الذي فرضته إندونيسيا، وربح القضية في منظمة التجارة العالمية عام 2022. كما أن محاولات إندونيسيا لإنشاء «تجمّع نيكل» مشابه لمنظمة «أوبك» لم تنجح. ومع ارتفاع المعروض العالمي، تراجعت أسعار النيكل بأكثر من 40% في عام 2024.

بالإضافة إلى الآثار البيئية السلبية لتعدين النيكل، والمعارضة المجتمعية للمناجم، فإن هذا النموذج من «القومية الاقتصادية» لا يقدم حلاً واضحاً لمعضلة «الأجسام الثلاثة». لكن رغم العقبات، لم تتخلَ دول أخرى تملك معادن استراتيجية– مثل تشيلي التي تملك النحاس– عن حلم قلب موازين اللعبة الاقتصادية مع الدول الغنية.

بالإضافة إلى الآثار البيئية السلبية لتعدين النيكل والمعارضة المجتمعية للمناجم فإن هذا نموذج «القومية الاقتصادية» لا يقدم حلاً واضحاً لمعضلة «الأجسام الثلاثة»

وحتى لو لم تجد إندونيسيا الصيغة المثالية بعد، فإن منطقها سليم: استخلاص المزيد من القيمة من الموارد الوطنية، كما فعلت بوتسوانا مع الألماس.

طوّرت الدول الفقيرة أدوات مختلفة لتقويض الطموحات النيوليبرالية للدول الغنية. بعضها انخرط في التعاون الاقتصادي جنوب/جنوب، كما في تحالف «بريكس». وبعضها اقترح إنشاء «تجمّع للمدينين» لتشكيل جبهة موحّدة في مواجهة الدائنين. كما طالبت بعض الدول بتخفيف قواعد حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية، حتى تتمكن من تبنّي التقنيات الرائجة في الدول الغنية، وتكييفها لتغذية صناعاتها المحلية.

وتأتي اقتراحات أكثر جذرية من القواعد الشعبية. ففي عام 2023، نجح استفتاء شعبي في الإكوادور في وقف استخراج النفط من حديقة «ياسوني» الوطنية. تعني هذه الخطوة مواجهة مباشرة مع قطاع الوقود الأحفوري.

ثمة مصدر تمويلي آخر لا يخضع لسيطرة مؤسسات «بريتون وودز» مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إنه التحويلات المالية التي يرسلها العمال المغتربون إلى بلدانهم الأصلية. في عام 2023، بلغت هذه التحويلات ما يقارب 860 مليار دولار. للمقارنة، فإن صندوق النقد الدولي منح في العام نفسه قروضاً بقيمة 5,7 مليار دولار فقط. بل إن هذا الرقم السنوي من التحويلات يعادل تقريباً إجمالي ما قدمه البنك الدولي من قروض منذ عام 1945 وحتى 2023، والبالغ 857,7 مليار دولار.

لكن هل يمكن «تخضير» هذه التحويلات؟ أي، هل بالإمكان إنشاء صندوق لإعادة الإعمار الأخضر، يُعفى من رسوم التحويل المعتادة إذا تم إيداع الأموال فيه، ويمنح فائدة رمزية، شرط أن تُستخدم الأموال المسحوبة منه في مشاريع تُقلل الانبعاثات الكربونية وتُعزز الاستدامة؟ سيكون هذا وسيلة تمويلية خالية من الديون لتمويل التحوّل في مجال الطاقة من الأسفل إلى الأعلى، من المجتمع نفسه.

نحو حلّ لمشكلة الأجسام الثلاثة

في السابق، كانت الدعوة إلى إلغاء الديون أحد الشعارات المركزية لحركات مناهضة العولمة. لكن بعد انتشار النيوليبرالية في كل أركان العالم، تراجع هذا الشعار. إلا أن التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية تستحق التأمل.

في اتفاقية ديون لندن لعام 1953، ألغت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أكثر من نصف ديون ألمانيا الغربية الخارجية، ووضعت شروط سداد سخية للباقي. وجاء هذا في الوقت نفسه الذي كانت فيه خطة مارشال تضخ أموالاً ضخمة لإعادة إعمار البلاد.

المنطق وراء تلك الخطوة كان واضحاً: ضمان أن تصبح ألمانيا الغربية حصناً اقتصادياً قوياً ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية. لكن الدرس الذي ينبغي استخلاصه اليوم، هو أن إلغاء الديون يمكن أن يكون جزءاً محورياً من الانتقال العالمي نحو الطاقة النظيفة. وينبغي أن يترافق مع تمويل إعادة إعمار واسع النطاق.

لكن ما هو التبرير المنطقي لهذا الإلغاء اليوم؟ ليس مواجهة الشيوعية، بل ضمان أن تُشكّل الدول منخفضة الدخل جبهة اقتصادية صلبة وفعالة في وجه تغيّر المناخ. هذا هو الحل النهائي لمشكلة الأجسام الثلاثة: انتقال عادل للطاقة، يسمح للدول الفقيرة باللحاق بركب الدول الغنية، وفي الوقت نفسه، إنقاذ كوكب الأرض بأسره.

■ * استعارة من مسألة فيزيائية وفلكية شهيرة. المشكلة لا تملك حلًا رياضياً دقيقاً في معظم الحالات، والسبب هو أن التفاعلات بين هذه الأجسام معقدة وغير خطية، مما يجعل حركتها فوضوية

■ ** ضريبة الأرباح غير المتوقعة هي ضريبة تُفرض على الشركات التي تحقق أرباحاً استثنائية أو غير معتادة في فترة زمنية قصيرة، خصوصاً عندما تكون هذه الأرباح

الاستفزاز الرخيص كظاهرة أصيلة لانحلال الهيمنة العالمية

إنّ بشاعة الحدث والآلام والخوف المرافقين له تلتقي مع كمٍّ كبير من السخرية الباردة والمقيتة التي تملأ الفضاء الإعلامي كأداةِ سلاح شامل. وفي تحليل الحدث اليوم يجب أن يتم أخذ هذين الجانبين، بشاعة الحدث والمشاعر والمعاناة المترتّبة عليه من جانب، والسخرية الرخيصة حول الحدث من جانب آخر، من أجل تتبّع المسار العام لممارسة استفزازية عالَمية مطلوبة لا بل قد تكون الوحيدة الممكنة أمام قوى التدمير الممنهج من أجل منع أي تطور إيجابي وتقدمي.

■ د. محمد العموش

الاستفزاز كممارسة عالمية

العامل العام المميّز للأحداث الأخيرة في سوريا تلتقي مع مسارٍ عالمي مبني على الاستفزاز الرخيص، منْ حادثة كشمير بين الهند وباكستان، إلى أحداث تشويه التّماثيل الروسية والسوفييتية، إلى حرق القرآن في بعض الدول الأوروبية سابقاً، وغيرها، إلى التقرير الأخير حول ضريح الأمين العام الأسبق لحزب الله في لبنان الشهيد حسن نصر الله، وحتى المسلسلات والأفلام ضمن ما يسمى «ثقافة الإلغاء» واللعب على مسألة الهويّات إن كان تغيير هويّات شخصيّات تاريخية أو السخرية من رموز معروفة، ويُتَوّج في خطاب الإدارة الأمريكية على لسان ترامب في تعامله الاستفزازي مع مختلف الأطراف. هذا المسار هو أحد التعبيرات في البنية الفوقية وخاصةً في الوعي والسياسة، عن أزمة الهيمنة الإمبريالية.

الاستفزاز الممَنهج ظاهرة أصيلة وعامّة

الكلام عن استفزاز ممَنهَج، عن ممارسة متكاملة للتحريض، لا عن أحداث متفرّقة صدفيّة تستجرّ ردّات فعل، لا يحتاج لبحث طويل. على العكس، إنّ تاريخ الاستفزاز في كونه كاسحةَ ألغام لتمهيد الطريق أمام المخطّطات السياسية العامة ليس بالجديد، خصوصاً في ظلّ بنى يكون فيها الوعي والتنظيم السياسيَّين ضعيفاً. ولكن بينما كان الطابع العام السابق للاستفزاز يعمل كتبرير «شكلي» وعنصر مساعد أمام القوى صاحبة المصلحة في تمرير مخططاتها، صار اليوم ضرورة ومدخلاً لتحقيق المخططات، لا بل قد يكون العنصر المركزي. ولهذا التحوُّل أساسٌ موضوعي في القاعدة المادّية لمجتمع التراجع العميق والشامل للإمبريالية، وبنيتها الفوقية المعبّرة عنها من وعي وأخلاق وقيم وسياسة ونظرة إلى العالم. فالتحول إلى نموذجٍ للنهب المباشر من قاطعي الطريق الإمبرياليين، وانكشاف زيف كل السردية الليبرالية، وانعدام أي بديل عقلاني وإنساني قابل للحياة في ظل الرأسمالية في صيغتها الراهنة، هو القاعدة الموضوعيّة لَلاعقلانيّة ولا إنسانيّة البنية الفوقية المعبِّرة عن هذه القاعدة المادية الاقتصادية. وهذا التدمير للعقلانية، كما تدمير العقل الإنساني، التي أشرنا إليها في مواد سابقة، والتي هي تحقيقٌ تاريخي ملموس لتوقعات مبكرة لكتّاب وسياسيّين حول المصير التاريخي للرأسمالية، هو الطريق الوحيد أمام الحفاظ على منظومة الهيمنة الإمبريالية العالمية، أو بالأحرى تأخير موتها التاريخي. وإذا كانت اللاعقلانية هي الشكل «الاجتماعي» الذي يجري تعميمه، فإن الاستفزاز والتحريض هي أدوات الممارسة السياسية المتلائمة مع تلك اللاعقلانية، خصوصاً في الدول التي مجتمعاتها لا زال فيها وزنٌ للهويّات الدينية والعشائرية والمناطقية ما دون الهوية الجامعة الوطنية، أيْ الهوية السياسية العابرة للجماعات، والمعبِّرة في الوقت ذاته عن المصير المشترك للأغلبية الساحقة، لا للأفراد ضمن حدود تلك الدولة، بل تلتقي مع مصالح البقاء والتطور للبشرية ككلّ.

الاستفزاز ما قبل، وخلال، وما بعد

عنصرٌ مميّز يمكن التعرف فيه على الاستفزاز الممَنهج في الأحداث؛ هو أن الاستفزاز ليس في العامل المفجِّر فقط. فلو كان الاستفزاز هو في العنصر المفجِّر فقط، فكان يمكن القول إنها أحداثٌ استجلَبت ردّات فعل نابعةً عن الحميّة أو غيرها. ولكن الاستفزاز يرافق مسار الحدث ككل. وإذا ما أخذنا الحدث السوري مؤخّراً، فإنّ الاستفزاز لا ينحصر بالفعل الإجرامي «الأوّل»، بل يمتد إلى فعل التنكيل، أو ما يمكن تسميته بالـ«التنكيل المفرط»، ومن ثمّ السخرية والتشفّي المبنيَّين على الدّماء والمعاناة. وهذا لا يحصل فقط من قبل مَن يقوم بالفعل، بل تقوم به شبكةٌ متكاملةٌ من الصفحات الإلكترونية والموادّ الإعلامية المعروفة وغير المعروفة المصدر والتي غالباً «وللصّدفة غير البريئة» ما تحمل هويّات طائفية ضمنيّة. الاستفزاز المرافق لكل مسار الأحداث مؤشّرٌ واضح على كونه منهجياً. وهذا لا ينحصر في الحدث السوري. فالهجوم الذي وقع في كشمير مثلاً، وما تلاه من تصاعد التوتر بين الهند وباكستان، رافقته مواد إعلامية «ساخرة»، منها مثلاً مَن شوَّهَ الرمزَ الهندوسي، أيْ البقرة، من خلال القول إنّ الجيش الباكستاني يمكن له أن يربط البقرة على آلياته العسكرية حتى لا يستهدفها الجيش الهندي خوفاً على رمزهم المقدّس.

الاستفزاز لا ينحصر بالفعل الإجرامي «الأوّل» بل يمتد إلى التنكيل ثمّ السخرية والتشفّي وتشارك به شبكةٌ من الصفحات الإلكترونية والموادّ الإعلامية

السخرية الاستفزازية وحَرْف الطّاقة الإبداعية

إنّ تحوُّل الاستفزاز إلى ممارسة ثابتة وأصيلة في المشهد السياسي لعالَم اليوم يلتقي مع تعاظم وزن السخرية. كما هو معروف في الكتابات الأدبية وحتى السياسية، إذا كانت السخرية الناقدة هي أداة جمالية وذهنية لتحويل الواقع، فإنّ السخرية الاستفزازية هي أداة تحريضية وتدميرية. ولأن الواقع اليوم صار غير محمولٍ من قبل الغالبية، فإنَّ الردّ الساخر كنوعٍ منْ الردّ الإبداعي «الفنّي» على هذا الواقع يتعاظَم، وهذا يمكن تلمُّسه في الكمّ الهائل من المواد الإعلامية المؤسَّساتية وصولاً إلى السلوك الفردي للغالبيّة، الذي يمكن ملاحظته في الكمّ المتعاظم لسلوك «التنكيت»، كما في الصور أو المقاطع المصوَّرة، والتي يجري تركيبها وتناقلها بين الأفراد، أو في كونها صفحات «غزيرة» الإنتاج على مواقع التواصل الاجتماعي. السخرية كأداة فنية للتعامل مع الواقع لها موقع مركزي اليوم ولكنها، كما كلّ طاقة ثورية أخرى، يجري توظيفها وحرف مساراتها نحو مشروع التفتيت والتدمير الممَنهج.

أمثلة من علوم الدماغ

كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن التراجع العام في السردية واللّغة المتماسكة للنّظرة إلى العالم وضمناً إلى الذات، وإلى المستقبل، تؤدّي إلى تراجع في وظيفة البنى الوظيفية العليا في الدماغ، حيث للّغة والفعالية الذاتية دورٌ مركزي فيها، ما يؤدي إلى تعاظم دور البنية الوظيفية المسؤولة عن السلوك الاندفاعي غير المسيطَر عليه بشكل خاص. هذا التوصيف قالَ به مبكراً عالم النّفس-عصبيّات السوفييتي ألكسندر لوريا، ويقول به اليوم علم الأعصاب الحديث، من خلال لغة مختلفة في كلامهم عن خطر تراجع دور «الشبكة الفاعلة» في الدماغ المسؤولة عن التخطيط والتفكير الواعي والسيطرة على الفعل الداخلي والخارجي، وعلى تنظيم موجات التفعيل الدماغي، التي تؤدي إلى اضطراب قطبي بين الاندفاع المفرط أو السلبية المفرطة، وغيرها من الوظائف العقلية العليا. هذا التراجع لشبكة «وضع الفاعلية» يؤدي إلى اختلال التوازن بينها وبين شبكة «الوضع القاعدي» المرتبطة بالسلوكيات الاندفاعية غير المسيطَر عليها، والمرتبطة بمرجعيّات ذاتية داخلية تنميطيّة أكثر من ارتباطها بمرجعيّات خارجية واقعية. وإذا كان هذا التحليل ضمن الأكاديميا محصورٌ اليومَ في اضطرابات مرضيّة فردية كالتوحُّد والفصام والوسواس القهري واضطراب الحركة المفرط وغيرها، فإنّها مادة علمية داعمةٌ ومؤسِّسة لالتقاط أزمة السردية واللّغة والتصوّر العقلاني عن العالَم، كما دور الممارسة الفاعلة، مع تعاظم قاعدة السلوك الذاتي الاندفاعي التنميطيّ الذي هو البيئة الأكثر ملائمة للاستفزاز والتحريض اللاعقلاني الذي نراه اليوم.

خلاصات عامة

ما سبق يؤكد أن الردَّ الوحيد على هذا الواقع «المجنون» من الاستفزاز والتحريض كسلاح أساسي للتدمير والتفتيت ومنع أيّ تقدم نحو حلول للأزمة، الردّ الوحيد هو المشروع الجامع التقدّمي ليس لكونه توحيدياً فقط، بل لأنّه يمدّ القوى الاجتماعية بأدوات سيطرة على واقعها ويُضعف من وزن اللاعقلانية المؤسَّسة للسلوك الاندفاعي، ويؤسِّس لواقعٍ موضوعيٍّ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ جديد بديل عنْ ذلك المأزوم المؤسِّس لكلّ الاستفزاز الهوياتيّ في كونه الأداةَ الوحيدة المتبقية في يد قوى التدمير العالمية.

عالم مسموم

يعرف السوريون تماماً ما يحتاجونه، يعرفون بعضهم جيداً، يتحدثون في جلساتهم الحية والواقعية بعفوية وبإرادة إيجابية عن الدروب المؤدية إلى البناء والاستقرار والسلم الأهلي والعيش المشترك... فالسوري الآخر شريك وليس عدواً كما تحاول العوالم الافتراضية تصويره وتصديره.

■ إيمان الأحمد

بعيداً عن المعارك الوهمية وحالة التجييش والتهويل الإعلامي في العالم المسموم، عالم فيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى التي رافقت الأحداث الأخيرة في سورية، أثبتت وقائع كثيرة وفي أكثر من مكان أنه يمكن للسوريين أن يجلسوا ويناقشوا شؤونهم بهدوء، يشكون همومهم لبعضهم من غير ادعاء ولا مجاملة يتملكهم خوف واحد على البلد وناسها.

لم يعد الإعلام ووسائله مجرد ناقل للخبر، بل أصبح صانعاً له، خاصة في عصر الذكاء الصناعي واستخدام تقنيات التزييف العميق والحسابات الوهمية وغيرها، فقد أصبح هناك جيوش إلكترونية تستخدم وسائل متطورة ضمن حملات تضليل ممنهجة... ومع ذلك لا يزال البعض يتعامل بسطحية وسذاجة مع ما يراه ويسمعه تصل بهم أحياناً لدرجة المشاركة المجانية في الترويج لما يريده الإعلام الموجه بصيغة محددة أو الاستسلام للكم الهائل من التهويل الإعلامي...إلخ.

غالباً ما يرافق الأحداث والتوترات الداخلية فواعل خارجية لها مصلحة في إنهاء دور سورية الوظيفي من خلال تدميرها وغالباً ما تؤدي هذه الفواعل دور المحرك والمحرض «المباشر وغير المباشر» لتحقيق هدفها في التركيز على ما يفرّق، وليس ما يجمّع. يُستخدم خطاب الكراهية والتحريض على الانقسام لهذا الغرض، وبشكل واضح، ويجري التركيز على الجانب النفسي منه لدرجة تصل في كثير من الأحيان حدّ الاتهام والتخوين والقطيعة مع الآخر وشيطنته، لتكون النتيجة استحالة التعايش معه.

تتطلب اللحظات الحرجة والمنعطفات الهامة التي تصعب فيها معرفة الأحوال بدقة الكثير من التأني في التعامل مع الأحداث والتأكد من الأخبار والحذر أثناء تحليلها، ابتداء من المصدر، واحتمالية وقوعه تحت ضغوط انفعالية والأفكار المسبقة أو الانجرار للهوى السياسي مما يؤدي بالخبر أن يكون مجتزأ أو مشوّهاً أو منحازاً حسب انحياز الراوي، في أقل تقدير.

تحتاج البلاد اليوم إلى تفعيل خطاب معاكس لخطاب الكراهية، خطاب متكامل للمشاركة في البناء، ينهي حالة التهميش والإقصاء، ويشرك الجميع بصياغة يومهم وغدهم وبلدهم المأمول... فالسوريون قادرون على بناء البلد، لذلك ثمة من يعمل على مصادرة هذه المقدرة وتشتيتها بنشر الخوف والحذر الدائم من الآخر.

وبهذا المعنى يصبح الحوار الوطني ليس مجرد حاجة فحسب، بل ضرورة يلزمها توفير بيئة حوار تمكن الجميع من تقديم رؤيته الخاصة وبناء جسور بين الأطراف المختلفة على أسس وطنية وتساعد كل طرف في تفهم مخاوف الآخر وهواجسه، بعيداً عن لغة التكفير والتخوين.

أخبار ثقافية

«نحن نجوّع أطفال غزة»

صرح المدير العام لـ«منظمة الصحة العالمية»، في 1 أيار، بأنّ الوضع في غزة «كارثي»، مشيراً إلى أنّ «مليوني شخص في القطاع يعانون من الجوع».

وكشف المدير التنفيذي لبرامج منظمة الصحة العالمية للطوارئ، مايكل راين، أنّ «عقول وأجساد أطفال قطاع غزة تتحطم» مع استمرار منع دخول المساعدات وقال: «نحن نحطم أجساد أطفال غزة وعقولهم. نحن نجوع أطفال غزة. نحن متواطئون»، داعياً المجتمع الدولي إلى التحرك. وأكد أنّ «المستوى الحالي لسوء التغذية في غزة يسبب انهيار المناعة»، لافتاً إلى أن حالات الالتهاب الرئوي والتهاب السحايا لدى النساء والأطفال تزايدت.

بدوره، دعا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، توم فليتشر، سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى «رفع الحصار عن قطاع عزة لدخول المساعدات لكون منعها يُجوع المدنيين، ويتركهم دون دعم طبي أساسي، ويجردهم من أملهم، ويفرض عليهم عقاباً جماعياً قاسياً» وقال: «بصفتها القوة المحتلة، يجب على «إسرائيل» السماح بدخول الدعم الإنساني، ولا ينبغي أبداً أن تكون المساعدات، وأرواح المدنيين التي تنقذها، ورقة مساومة».

Nike تعتذر للصهاينة

قدّمت شركة Nike المصنّعة للأحذية الرياضية، اعتذارها بعد استعمالها عبارة «لن يتكرر هذا أبداً، حتى العام المقبل» في لوحة إعلانية وضعت على طول مسار ماراثون لندن. وأثار الإعلان غضب صهاينة يعيشون في لندن، لأن العبارة تستخدم للتذكير بالهولوكوست، وتمثل تعهداً عالمياً بمنع تكرارها. وقالت الشركة في بيان لها «إن اللوحة الإعلانية الموقتة كانت جزءاً من حملة لإلهام العدّائين، والهدف من العبارة تذكير العدّائين الذين غالباً ما يتجنّبون السباقات الطويلة فور الانتهاء منها، ليعودوا لجولة أخرى لاحقاً. لم نقصد أي ضرر ونعتذر عن أي ضرر تسببنا به».

جاءت ردود الفعل من متصهينين مثل المستثمر الأمريكي اليهودي بيل أكمان الذي غرّد على X قائلاً: «إن فكرة أن تستهين شركة نايكي بالهولوكوست باستخدام صور هتلر الحمراء في عالم ما بعد 7 أكتوبر، أمرٌ مذهل». أما القاضي البريطاني المتقاعد نايجل ليثمان، فقال إنّ «ترداد شعار «لن يتكرر هذا أبداً، حتى العام المقبل» هو بالضبط ما وعدت به حماس، تكرار أحداث السابع من أكتوبر مراراً وتكراراً».

كانوا وكنا

أثناء الثورة السورية الكبرى توجه الشيخ اسماعيل الحريري– زعيم مجلس الثورة الذي شُكّل لقتال الفرنسيين– إلى أهل حوران قائلاً: «يا أهل حوران إن مستقبل أبنائكم أمانة في أعناقكم فلا تورثوهم الذل والخنوع في أحضان المستعمر»

جرمانا... صحنايا... السويداء... الخلاصات، وما العمل؟

شهد الأسبوع الماضي توتراً عالياً في كلٍّ من جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا في ريف دمشق، وفي محافظة السويداء في عدة نقاط منها، بما في ذلك محيط مدينة السويداء وقرية الصورة الكبيرة على طريق دمشق السويداء.

التفاصيل التي يمكن الحديث عنها كثيرة جداً، وربما مفيدة وضرورية- إلى هذا الحد أو ذاك- لمحاولة فهم المشهد العام، واستخلاص النتائج. ولأن التفاصيل معروفة بمعظمها، «رغم أن هنالك قدراً هائلاً من التزييف والأخبار الكاذبة والتحريضية التي تملأ الفضاء الإلكتروني»، فإن الأهم هو وضع الخلاصات والنتائج الأساسية التي تسمح بقطع الطريق على تكرار هذا التوتر وتعمقه نحو سفك مزيد من الدماء السورية...

الخلاصات الأساسية:

أولاً: اعتماد الحلول الأمنية الأحادية الجانب في التعامل مع أي حالة من حالات الانفلات ضمن البلاد، تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانفلات والتوتر، ولا تسمح بالتعامل مع جذور المشكلات القائمة.

ثانياً: كل تأخير في تحقيق الحوار الوطني الفعلي، وفي تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية، يعني ارتفاع مستوى المخاطر، وارتفاع مستوى التدخلات الخارجية التخريبية.

ثالثاً: مستوى التخريب «الإسرائيلي» يرتفع بشكل مطرد، ويستند إلى الثغرات والاختراقات الموجودة لدى كل الأطراف السورية، وكلما تأخر التفاهم والتوافق بين السوريين، سيزداد مستوى التدخل «الإسرائيلي» وسيصبح أكثر قدرة على التخريب وعلى تقسيم أبناء البلد الواحد ضد بعضهم البعض.

رابعاً: التحريض الطائفي، والخطاب الطائفي، هو المدخل الأساسي لتعظيم حجم التخريب «الإسرائيلي». وكل جهة تتبنى خطاباً طائفياً مباشراً أو مبطناً، تعمل من حيث تدري أو لا تدري لمصلحة الكيان، وضد المصلحة الوطنية السورية، هذا الأمر ينطبق على من يحسبون أنفسهم مؤيدين للسلطة القائمة، أو من هم ضمنها ويدفعون باتجاهات طائفية، وينطبق أيضاً على الموجودين ضمن المجتمع السوري والذين يدفعون نحو خطاب طائفي، بغض النظر باسم أي طائفة يجري هذا التحريض.

اعتماد الحلول الأمنية الأحادية الجانب في التعامل مع أي حالة من حالات الانفلات ضمن البلاد تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانفلات والتوتر

خامساً: تعلمنا تجربة الساحل، أن كل حدث داخلي ذي بعد طائفي، ينتج ضعفاً إجمالياً للبلد ككل، ويزيد من حجم التدخلات الخارجية.

سادساً: موضوع السلاح المتفلت، يشمل ضمناً داعش «التي «بشّرنا» الأمريكي في تحذيرين أطلقهما الشهر الماضي بأنها ستعود لنشاطها السابق!»، سواء كتنظيم أو كفكر يلبس لبوس فصيل هنا أو فصيل هناك، وعملية حصر السلاح ينبغي أن تستهدف هؤلاء بالدرجة الأولى، لأن الأحداث تثبت أنهم قابلون للتوظيف والاستخدام ضد البلد وأهلها، باختلاف انتماءاتهم ومشاربهم ومعتقداتهم، ولمصلحة الصهيوني والأمريكي.

ما العمل؟

المخرج الوحيد من الانزلاق نحو فتنة طائفية شاملة، ونحو مقتلة لا تُبقي ولا تذر... والمخرج الوحيد من التدخلات الصهيونية التخريبية المتعاظمة، هو توحيد السوريين وتجميعهم حول حلم مشترك في بناء بلد عزيز كريم، يعيشون فيه إخواناً متحابين متعاونين، وتظللهم العدالة الحقيقية بأبعادها المختلفة، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية. ولا يمكن لتوحيد السوريين أن يتم تحت سطوة العقول الثأرية والطائفية الضيقة، بل يمكن أن يتم فقط عبر حوار السوريين فيما بينهم، بحيث يقررون مصيرهم بأنفسهم ودون تدخل خارجي، وهذا هو جوهر القرار 2254 الذي ما يزال صالحاً، والذي ما يزال الخارطة الفعلية الوحيدة لحل يحافظ على وحدة سورية وسيادتها.

بهذا المعنى، فإن المطلوب، وعلى وجه السرعة، العمل من أجل المؤتمر الوطني العام الشامل لجميع السوريين، عبر تمثيلات حقيقية وازنة، يتم فيه نقاش كل القضايا العالقة، والخروج بحكومة وحدة وطنية تقود البلاد نحو بر الأمان، وتستند في سياساتها الخارجية إلى التوازن الدولي الجديد، بحيث لا تكون لاهثة وراء الغرب، والأمريكان، الذين لن يرفعوا عقوباتهم في أي وقت قريب، وبحيث تكون معتمدة على الموارد المحلية بالدرجة الأولى، وعلى أساس التوافق بين السوريين، على حلم مشترك يجمعهم...

هذا كله ممكن، وقابل للتطبيق، وتتحمل مسؤولية أساسية عن المباشرة فيه، السلطة القائمة حالياً، ومعها تتحمل القوى الوطنية المختلفة مسؤولية الدفع باتجاه توحيد السوريين، ونبذ تقسيمهم على أسس طائفية ودينية وقومية، لأن في انقسامهم هذا خسارتهم جميعهم، وخسارة بلادهم.

البلاد تقف فعلاً على حافة هاوية، ولكنها قادرة على تجاوزها... وتجاوزها غير ممكن دون تعاون أبنائها، ودون تغليب صوت العقل والمنطق والصوت الوطني، على الأصوات الانتقامية والطائفية الضيقة... والطريق واضح: المؤتمر الوطني العام، وحكومة الوحدة الوطنية.